

**أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات فى الحد من الأثار السلبية
الناجمة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات
والإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة
بسوق الاوراق المالية المصرية**

**The effect of activating corporate governance
mechanisms in reducing the negative effects resulting
from the relationship between commitment to
corporate social responsibility and the real earnings
management: An applied study on companies listed in the
Egyptian stock market.**

د/ محمد مصطفى الغندور

المخلص:

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٥٢ مشاهدة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٦، وهذه الشركات مدرجة بمؤشر حوكمة الشركات EGX100، وكذلك مؤشر المسئولية الإجتماعية للشركات ESG، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة إرتباط طردى قوى بين ممارسات المسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، ووجود علاقة عكسية بين الإدارة الحقيقية للأرباح وحجم الشركة، وعلاقة طردية بين الإدارة الحقيقية للأرباح والرافعة المالية، ووجود تأثير لآليات حوكمة الشركات متمثلة فى آلية مجلس الإدارة، ، وآلية لجنة المراجعة، وآلية هيكل الملكية -كل على حده- على الحد من الآثار السلبية للعلاقة بين ممارسات المسئولية الإجتماعية للشركات، والإدارة الحقيقية للأرباح، إلا أن نظام الحوكمة الفعال الذى ينشئ من خلال التكامل فيما بين هذه الآليات يؤدي الى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين ممارسات المسئولية الإجتماعية للشركات، والإدارة الحقيقية للأرباح بطريقة أكثر فاعلية.

الكلمات الإفتتاحية :

المسئولية الإجتماعية للشركات، الإدارة الحقيقية للأرباح، حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، هيكل الملكية .

Summary:

This study aimed to demonstrate the impact of activating the corporate governance mechanisms in reducing the negative effects resulting from the relationship between commitment to corporate social responsibility and the the real earnings management. To achieve this goal, the study was applied to a sample of 252 views from companies listed in the Egyptian stock market, during the period from From 2014 to 2016, these companies are listed in the EGX100 Corporate Governance Index, as well as the ESG Corporate Social Responsibility Index, and the study found a set of results, the most important of which are the existence of a strong direct correlation between corporate social responsibility practices and the real earnings management, and the existence of an inverse relationship between the real earnings management and the size of The company, and a positive relationship between the real earnings management and financial leverage, and the existence of the influence of corporate governance mechanisms represented in the board of directors mechanism, the ownership concentration mechanism, and the audit committee mechanism - each separately - on reducing the negative effects of the relationship between corporate social responsibility practices and the real earnings management, As for an effective governance system that is established through complementarity between them, it reduces the negative effects resulting from The relationship between corporate social responsibility practices and real earnings management.

Keywords:

Corporate social responsibility, Real earnings management, Corporate governance, Board of directors, Audit committee, Ownership structure.

المقدمة :

تعد الأرباح التي يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية للشركات مؤثراً قوياً على قرارات مستخدمي تلك القوائم، فهي تعد من أهم المعلومات التي تستخدم كمؤشر لأداء الشركة في الوقت الحالي، وكذلك مؤشر لمدى قدرة الشركة على الإستمرار، فينظر المساهمون للأرباح كمؤشر لأداء الإدارة، وتحديد نسب المكافأة الخاصة بها، وينظر المستثمرين الجدد لها كمؤشر لمدى جدوى إستثماراتهم بالشركة، وكذلك الدائون ينظروا إليها كمؤشر لمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ومن ذلك نجد أن هذه الأرباح هي أهم ما يسعى إليه متخذ القرار أياً كانت صلته بالشركة لأنها تعد المعلومة الأساسية التي يبني عليها قراره (martinez,et al.,2016,p370)، ولأهمية الأرباح يمكن أن تلجأ الإدارة الى التلاعب بها، وذلك باستخدام بعض الأساليب التي تغير من حقيقية قيمتها، وتسمى تلك الأساليب بإدارة الأرباح .

وتعد ظاهرة إدارة الأرباح من الموضوعات التي حظيت بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، فقد زاد الإهتمام بهذه الظاهرة مع بداية عام ٢٠٠٢م، وذلك بعد انهيار العديد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة إنرون، وشركة ورلد كوم، وشركة جنرال موتورز، وغيرها من الشركات، وقد إرجع السبب في إنهيار تلك الشركات، والأزمة المالية بشكل عام الى وجود تلاعب من جانب الإدارة في التقارير المالية المنشورة بهدف زيادة الأرباح عن الحقيقة، وذلك عن طريق أساليب إدارة الأرباح (Cho and chun, 2016,p413).

وتتعدد الأساليب والأدوات التي تستخدمها الإدارة للتلاعب بالأرباح، فهناك أساليب تعتمد على استغلال المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية، من خلال الاختيار من بين الطرق والبدائل والتقديرات المحاسبية، ويطلق على هذه الأساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وأساليب أخرى تعمل على التأثير على الأداء الاقتصادي للشركة، من خلال التلاعب بالأنشطة التشغيلية، والأنشطة الإستثمارية، والأنشطة التمويلية، ويطلق على هذه الأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح، وتعتبر أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح أكثر تكلفة، ولكنها أقل قابلية للاكتشاف، في حين تعتبر إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات أقل تكلفة ولكنها أكثر تعرضاً للاكتشاف، وذلك لأن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات تخضع لمزيد من المراجعة والفحص من قبل مراجعي الحسابات (Kim et al.) (2019,P582).

وعلى الجانب الآخر، وفي محاولة لكسب ثقة المساهمين والمستثمرين الخارجيين على المدى الطويل، نالت المسئولية الاجتماعية للشركات، والإلتزام بها إهتماماً كبيراً من

جانب المديرين باعتبارها خياراً استراتيجياً لإدارة العلاقات مع أصحاب المصالح، حيث إن الشركات يمكنها من خلال الالتزام بممارسات أنشطة المسئولية الاجتماعية كسب دعم الجماعات البيئية وكسب شرعية المجتمع، الأمر الذي ينعكس بدوره على تحسين سمعة الشركة (نصير، ٢٠١٨، ص ١٢٣)، وما نتج عنه إصدار المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات (ESG) في ٢٢ مارس ٢٠١٠، وذلك لتقييم واختيار أفضل الشركات تطبيقاً لقواعد المسئولية الاجتماعية، حيث يتم تقييم الشركات التي تدرج تحت مؤشر EGX 100 بالبورصة المصرية بشكل سنوي، حتى يتم اختيار أفضل ثلاثين شركة لى تدرج فى مؤشر المسئولية الاجتماعية المصري. وتعد مصر أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق ذلك المؤشر (عبد المنعم، ٢٠١٧، ص ٧٣).

وعلى الرغم من أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات، وما يترتب عليها من منافع للشركة والمجتمع ككل، إلا أن هناك بعض المديرين الانتهازيين يستغلونها فى التغطية على الممارسات الخاطئة التى يقومون بها، من خلال إدارة الأرباح بصفة عامة، والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، مما دعى الى وجود بعض الأساليب التى تعمل على رقابة ممارسات الإدارة للمسئولية الإجتماعية، وتعد حوكمة الشركات واحدة من النظم الفعالة التى تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة فى الشركات، والمحافظة على التوازن بين تعظيم ثروة المساهمين والمصالح المتنوعة لمختلف أصحاب المصالح، فتلعب آليات حوكمة الشركات دوراً مهماً فى موازنة مصلحة الإدارة مع مصلحة مجموعة أصحاب المصالح (Buerthey et al. 2020,P.263). لذا كان لحوكمة الشركات دوراً كبيراً فى الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة من خلال تحسين وتطبيق مجموعة من الاليات الرقابية التى تحد من تلك الممارسات (sun et al., 2014,P162).

مشكلة الدراسة :

على الرغم من أهمية القوائم المالية التى تفصح عنها الشركة إلا أن الازمة المالية العالمية التى تعرضت لها الكثير من الشركات الأمريكية العملاقة، والذى كانت نتاج التلاعب بالأرباح من قبل إدارة تلك الشركات، بهدف زيادة الأرباح بالقوائم المنشورة، وذلك عن طريق أساليب إدارة الأرباح بصفة عامة، والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، وهو ما نتج عنه أثار سلبية على تلك الشركات، وكذلك أثار سلبية على الإقتصاد ككل، مما زاد من فقدان ثقة مستخدمى القوائم المالية لذلك بما تحويه تلك القوائم. (Cho and chun, 2016).

وفى محاولة لإعادة الثقة لمستخدمى القوائم المالية، زاد الإهتمام بالالتزام الشركات بممارسات وأنشطة المسئولية الاجتماعية، حيث تعد المسئولية الاجتماعية خياراً

استراتيجياً لإدارة العلاقات مع أصحاب المصالح، حيث يمكن للشركات من خلال ممارسة أنشطتها كسب دعم الجماعات البيئية، وكسب شرعية المجتمع، الأمر الذي ينعكس بدوره في صورة تحسين سمعة الشركة، وزيادة الثقة بالقوائم المالية الخاصة بها (نصير، ٢٠١٨، ص ١١٣)

إن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركة يعد سلاح ذو حدين، فهناك من يرى (Maglio, et al. 2020; Cho and chun 2016; Almahrog et al. 2012;and Kim et al. 2012) أن الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية دليل على تحقيق الشركة للأرباح بإتباع القانون والأخلاق دون إدارة لأرباحها، حيث تعد دليلاً على دعم الشركة للقيم والأخلاق، ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك علاقة عكسية بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية و الإدارة الحقيقية للأرباح، إلا أن وجهة النظر الأخرى ترى (Buerthey et al. 2020; Grougiou et al. 2014; and Lopez et al. 2019). أن الإلتزام بأنشطة المسئولية الاجتماعية يكون بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية، حيث يتم إستخدامها كستار لإخفاء الممارسات الإنتهازية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك علاقة طردية بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية و الإدارة الحقيقية للأرباح.

ونتيجة لهذا التعارض في وجهات النظر المختلفة كان لابد من وجود نظام يساعد على تحسين العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح ، وذلك بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك عن طريق تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعد حوكمة الشركات من أهم الأدوات التي تعمل على تحقيق الشفافية والمساءلة، وكذلك تعمل على تحقيق التوازن بين تعظيم ثروة المساهمين والمصالح المتنوعة لمختلف أصحاب المصالح، فتلعب هذه الآليات دوراً مهماً في موازنة مصلحة المديرين مع مصلحة مجموعة أصحاب المصالح، (Buerthey et al. 2020,P263)، مما يجعلها تعمل على تحسين دافع الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية من دافع إنتهازي الى دافع أخلاقي، وما يترتب عليه من الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وما ينتج عنها من آثار سلبية . ووفقاً لما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة تساؤل بحثي على النحو التالي:

هل يعمل تفعيل آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح؟
ومن هذا السؤال تنبثق الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح؟
- ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات؟
- ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على إتباع الإدارة لأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح؟
- ما هي آليات حوكمة الشركات التي تؤثر على العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات ومدى إتباع الإدارة لأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح؟
- هل للآليات حوكمة الشركات تأثير على شكل العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، لتساهم في الحد من الآثار السلبية للإدارة الحقيقية للأرباح؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن إدارة الأرباح بصفة عامة، والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، حيث قد تؤدي تلك الآثار في المدى الطويل الى الإفلاس والخروج من دنيا الأعمال، مما دعا الى مطالبة الجهات الدولية المختصة بالبحث عن الأساليب التي تساعد في الحد من هذه الظاهرة، بالإضافة الى مطالبة الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بتعزيز الدور الإقتصادي للشركات من خلال الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ومعرفة تأثير ذلك على الإدارة الحقيقية للأرباح، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي حاولت الإجابة عن ذلك السؤال، إلا أن نتائج تلك الدراسات جاءت متضاربة، الأمر الذي دعى الباحث الى البحث عن آليات لضبط العلاقة فيما بينهم، والتي تمثلت في آليات حوكمة الشركات ، ومن ثم تتمثل أهمية الدراسة في:

- من الناحية العلمية: تستمد الدراسة أهميتها العلمية من الإعتبارات التالية :
- محدودية الدراسات - في ضوء علم الباحث- التي حاولت التعديل في شكل العلاقة ما بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات ، وذلك في محاولة للحد من الآثار السلبية التي تنتج من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
- يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في الحد من الجدل الأكاديمي المستمر حول طبيعة العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك من خلال تفعيل آليات حوكمة الشركات لتنمية الدوافع الأخلاقية، والحد من الدوافع الإنتهازية للمديرين.

- من الناحية العملية: تستمد الدراسة أهميتها العملية من الإعتبارات التالية :
- اعتماد كافة أصحاب المصالح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية في ترشيد كافة قراراتهم، والتي تتوقف على مدى ثقتهم بتلك المعلومات، والتي تتحقق من خلال الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وتحمل الشركات لمسئوليتها الإجتماعية.
- من المتوقع أن توفر الدراسة أدلة تجريبية لكافة أصحاب المصالح حول أهمية آليات حوكمة الشركات للحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح.

أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة لبيان أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:
- تحديد العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح.
 - تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين آليات حوكمة الشركات ومدى الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية .
 - محاولة بيان أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح.
 - توثيق النتائج بالاختبار والدليل العملي عن طريق الدراسة التطبيقية.

نطاق الدراسة:

إقتصرت الدراسة على تناول آليات الحوكمة في المجال والقدر الذي يخدم أهدافها فقط، وقد تمثلت هذه الآليات في :

- مجلس الإدارة كأحد الآليات الإدارية والتنظيمية .
- لجنة المراجعة كأحد الآليات المحاسبية .
- هيكل الملكية كأحد الآليات التشريعية والقانونية .

منهج البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث والوصول لأفضل النتائج لمعرفة أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية

للأرباح والحد من أثارها السلبية، سوف يقوم الباحث بإستخدام المنهجية العلمية للبحث بشقيها الأستنباطي والإستقرائي، حيث يقوم الباحث بإستخدام المنهج الإستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة على الصعيد الأكاديمي - من خلال الدراسات والبحوث التي قدمها الباحثون بشأن آليات حوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية للشركات، والإدارة الحقيقية للأرباح -، كما يعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإختبار الفروض، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية .

خطة الدراسة:

تحقيقاً لأهمية الدراسة، وأهدافها، فقد قام الباحث بتقسيم الدراسة الى عدة نقاط تناول في أولها طبيعة مشكلة الدراسة، وتم تقسيم ما تبقى منها للنقاط البحثية التالية:

١ - عرض وتحليل الدراسات السابقة، وإشتقاق الفروض:

١/١ عرض وتحليل الدراسات السابقة

٢/١ فروض الدراسة

٢- الإطار النظري للدراسة:

١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح .

٢/٢ المسئولية الإجتماعية للشركات .

٣/٢ العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح.

٤/٢ حوكمة الشركات.

٥/٢ أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح .

٣- الدراسة التطبيقية .

٤- النتائج والتوصيات.

١ - عرض وتحليل الدراسات السابقة، وإشتقاق الفروض:

١/١ عرض وتحليل الدراسات السابقة:

قام الباحث بإجراء دراسة مسحية لمعظم الدراسات السابقة والبحوث العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة، أو جزء منها، وقد تم تقسيم تلك الدراسات الى أربع ثلاث مجموعات على النحو التالي:

١/١/١ الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات

وإدارة الأرباح

٢/١/١ الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية.

٣/١/١ الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح.

٤/١/١ الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.

١/١/١ : الدراسات التي تناولت العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح

١/١/١/١ دراسة مليجي، وآخرون (٢٠١٥) بعنوان:

" نموذج محاسبي لقياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣ باستخدام عينة مكونة من ٣٠ شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية بإجمالي عدد مشاهدات ١٦٨ مشاهدة خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات إدارة الأرباح، أي أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية يحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن نسبة ممارسة إدارة الأرباح للشركات المدرجة بمؤشر المسئولية الاجتماعية أقل من الشركات غير المدرجة بمؤشر المسئولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في تأثير الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باختلاف حجم الشركة.

٢/١/١/١ دراسة Martinez et al., (2015) بعنوان:

"A bidirectional analysis of earnings management and corporate social responsibility: the moderating effect of stakeholder and investor protection"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤسسية التي تعدل هذه العلاقة مثل أصحاب المصالح وحماية المستثمرين، خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠، باستخدام

عينة مكونة من ١٩٦٠ شركة دولية غير مالية، بإجمالي عدد مشاهدات ١٤٨٤٤ مشاهدة، تم الحصول عليها من ٢٦ دولة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه سلبية بين إدارة الأرباح والمسئولية الاجتماعية للشركات حيث أن ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح، ومن ثم كلما كانت الشركة مسئولة اجتماعياً قل احتمال مشاركتها في إدارة الأرباح هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على المسئولية الاجتماعية للشركات ويشير ذلك إلى أن السلوك الانتهازي من قبل المديرين لا يؤدي إلى ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات.

٣/١/١/١ دراسة مصطفى (٢٠١٧) بعنوان:

" أثر تفعيل المؤشر المصري لمسئولية الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى بعض المتغيرات الرقابية مثل حجم الشركة ونوع النشاط، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ باستخدام عينة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حالة الشركة من حيث إدراجها في المؤشر المصري لمسئولية الشركات وممارسات إدارة الأرباح، مما يدل على انخفاض ممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات وذلك على عكس الشركات غير المدرجة والتي تزداد لديها ممارسات إدارة الأرباح.

٤/١/١/١ دراسة عبد المنعم (٢٠١٧) بعنوان:

" أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المصرية، وتحديد العلاقة بينهما باستخدام عينة مكونة من ٣٠ شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ومدرجة ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وممارسات إدارة الأرباح حيث أظهرت الدراسة ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في مؤشر المسئولية الاجتماعية المصري.

٥/١/١/١ دراسة Kim et al., (2019) بعنوان:

"The Effects of Corporate Social Responsibility on Real and Accrual based Earnings Management: Evidence from China"

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات إدارة الأرباح بالشركات الصينية، باستخدام طريقتين مختلفتين لقياس إدارة الأرباح وهما إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، والإدارة الحقيقية للأرباح، خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ باستخدام عينة مكونة من ٥٢١ شركة صينية. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات المسئولية الاجتماعية المحسنة للشركات الصينية تقلل بشكل عام عن ممارسات إدارة أرباحها بنوعها، إلا أن المديرين في هذه الشركات يميلون إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل انتهازي وفقاً للبيئة المؤسسية للشركة.

٦/١/١/١ دراسة Ehsan et al., (2020) بعنوان:

"Earnings management: A new paradigm of corporate social responsibility"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المسئولية الاجتماعية للشركات كأداة فعالة في تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح ، وبيان أثر استخدام المسئولية الاجتماعية للشركات كإستراتيجية فعالة من إدارة الشركة لإخفاء ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المسئولية الاجتماعية للشركات في المدى الطويل، ارجعت السبب في ذلك إلى الفكرة القائلة بأن المنظمات التي تهتم بإقامة علاقات جيدة مع أصحاب المصالح، وخدمة مصالحهم بدلاً من مصالح المساهمين فقط هي التي تطور قيمها الأخلاقية ضد ممارسات إدارة الأرباح.

٢/١/١ الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية:

١/٢/١/١ دراسة عبد الرحمن (٢٠١٣) بعنوان :

" دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية، وذلك من خلال التركيز على مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية في التقارير المالية، ثم

بيان دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد على توعية واستغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات , كما تساعد آليات الحوكمة الداخلية على تحسين المصادقية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية , كما تؤدي المراجعة الداخلية دوراً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية , كما تعد المسؤولية الاجتماعية أحد خصائص نظام الحوكمة الجيد.

٢/٢/١١ دراسة (2014) Jizi, et al., بعنوان:

corporate governance and corporate social responsibility disclosure"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ببعض خصائص حوكمة الشركات، ومنها حجم مجلس الإدارة ممثلاً بعدد الأعضاء ونسبة الأعضاء المستقلين، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم دراسة عينة مكونة من ١٩٣ بنك من البنوك التجارية الوطنية الأمريكية من عام ٢٠٠٩ الى عام ٢٠١١ . وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبعض آليات حوكمة الشركات ممثلة في عدد أعضاء مجلس الإدارة ونسبة الاعضاء المستقلين.

٣/٢/١١ دراسة حافظ (٢٠١٦) بعنوان:

" ال علاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها

على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين آليات الحوكمة (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية المدير التنفيذي، الملكية الإدارية، الملكية الخاصة، الملكية العامة، أعضاء لجنة المراجعة) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية ومدى تأثيرها على قيمة المنشأة، خلال الفترة من ٢٠٠٧ : ٢٠١٣ ، باستخدام عينة مكونة من ٥٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية، حيث بلغ عدد الشركات التي تمارس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة تزيد عن ٥٠% - ١٦ شركة، والشركات التي تحقق أقل من هذه النسبة بلغ عددها ٤١ شركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة متمثلة في الاستقلالية، وهيكل الملكية العامة، والملكية الخاصة، كذلك يوجد تأثير معنوي لحجم

الشركة ونوع القطاع كمتغيرات رقابية على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كما وجدت الدراسة تأثير مباشر لآليات الحوكمة متمثلة في: الاستقلالية، والملكية العامة، والملكية الخاصة على قيمة المنشأة وزادت درجة هذا التأثير بتوسيط الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

٤/٢/١/١ دراسة يماني (٢٠١٨) بعنوان :

**" أثر حوكمة الشركات على الوفاء بالمسئولية الإجتماعية لدى شركات المساهمة
السعودية "**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الإلتزام ببند الحوكمة الصادرة من مجلس إدارة الهيئة السعودية لسوق المال ،على مدى الوفاء بالمسئولية الإجتماعية من قبل الشركات المساهمة السعودية، وقد تم الحصول على البيانات من موقع التداول التابع لهيئة سوق المال السعودي، وكذلك التقارير المالية المنشورة في هذا الموقع للعام المالي ٢٠١٥ . وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة للشركات ككل، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة لقطاعات ثلاثة هي : قطاع السلع طويلة الأجل، وقطاع المرافق العامة، وقطاع تجزئة السلع الكمالية . ولعل السبب في ضعف هذه العلاقة هو وجوب الإلتزام ببند الحوكمة من قبل هيئة سوق المال وعدم وجود أي جهة توجب الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية .

٥/٢/١/١ دراسة (2018) Garas & El Massah بعنوان:

**"Corporate governance and corporate social responsibility
disclosures"**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر آليات حوكمة الشركات (الملكية الإدارية، وتركز الملكية، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ولجنة المراجعة) على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء نظرية الشرعية، وقد استخدمت الدراسة عينة خلال الفترة من ٢٠٠٧ : ٢٠١٢ وتمثلت عينة الدراسة في ١٤٧ شركة من الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتوصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات، مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وفصل السلطات بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ووجود لجنة مراجعة مستقلة و زيادة الملكية الإدارية وتركز الملكية لها تأثير إيجابي على المسئولية الاجتماعية للشركات.

٦/٢/١/١ دراسة Zaid et al., (2019) بعنوان:

"The effect of corporate governance practices on corporate social responsibility disclosure"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر ممارسات حوكمة الشركات (حجم المجلس، واستقلالية المجلس، وازدواجية الدور التنفيذي، والتنوع بين الجنسين) على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات كآليتين متكاملتين تستخدمهما الشركات لتعزيز الارتباط مع أصحاب المصالح، للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٣ : ٢٠١٦، اعتماداً على عينة من ٣٣ شركة. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات، ولكن بشكل طفيف خلال فترة الدراسة، وأن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يتأثر بشكل إيجابي وملحوظ بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، في حين أن التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي ولكنه غير ذي صلة بإفصاحات المسئولية الاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وإفصاحات المسئولية الاجتماعية للشركات.

٣/١/١ الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح :

١/٣/١/١ دراسة Singh et al., (2017) بعنوان:

"Corporate governance mechanisms and earnings management in India a study of bse-listed companies"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، واستقلالية المجلس، وازدواجية الدور التنفيذي، واستقلالية لجنة المراجعة) على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة بمومباي بالهند، من خلال عينة مكونة من ٣٦ شركة، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين استقلالية المجلس وإدارة الأرباح، ووجود ارتباط إيجابي بين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة مع إدارة الأرباح، وإنعدام العلاقة بين باقى متغيرات آليات حوكمة الشركات (اجتماعات مجلس الإدارة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، وازدواجية الدور التنفيذي) وإدارة الأرباح. دراسة عطية (٢٠١٨) بعنوان:

"دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير عملية المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في قطاع البترول المصري، من خلال دراسة ميدانية (قائمة استبيان) على عينة من أعضاء هيئة التدريس، والمراجعين والمحاسبين في مكاتب المراجعة، وكذلك المراجعين في الجهاز المركزي للمحاسبات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين فاعلية أداء أعمال المراجعة الخارجية واستخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، مع وجود نفس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومصادقية القوائم المالية للشركات، ووجود علاقة ارتباط معنوي طردي بين أداء إدارة الشركة في ظل نظرية الوكالة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٣/٣/١/١ دراسة (Al-Haddad and Whittington (2019) بعنوان:

"The impact of corporate governance mechanisms on real and accrual earnings management practices: evidence from Jordan"

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات والإدارة الحقيقية للأرباح، واستخدمت عينة من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١٤ وتمثلت عينة الدراسة في ١٠٨ شركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية والملكية الإدارية تحد من استخدام إدارة الأرباح سواء على أساس الاستحقاق أو الإدارة الحقيقية للأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين كل من من استقلالية المدير التنفيذي، وملكية كبار المساهمين، وازدواجية الدور التنفيذي وممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، ولا تأثير للملكية الأجنبية على ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح سواء على أساس الاستحقاقات، أو الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال المديرون تكون بهدف التأثير على الأرباح حسب توجهاتهم.

٤/٣/١/١ دراسة أبو العلا (٢٠١٩) بعنوان:

"أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات

المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من هيكل الملكية (ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، وملكية الدولة) وهيكل التمويل على إدارة الأرباح، اعتمادًا على عينة من ٩٠ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث بلغت عدد المشاهدات ٦٣٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠١٨.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من هيكل ملكية كبار المساهمين، وهيكل الملكية الإدارية، وهيكل الملكية المؤسسية، وهيكل الملكية الأجنبية، وهيكل التمويل له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح، إلا أن هيكل ملكية الدولة له تأثير معنوي سالب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري .

٥/٣/١/١ دراسة النمكي، (٢٠٢٠) بعنوان:

"أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة

التشغيلية: دراسة نظرية وتطبيقية "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات المتمثلة في : نوع هيكل الملكية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، بالاعتماد على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، وقد تمثلت عينة الدراسة في ٦٢ شركة تضمنت ١٢٢ مشاهدا . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهريّة بين ملكية المؤسسات وإدارة الأرباح التشغيلية؛ مما يعني أن ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية من المرجح أن تنخفض في الشركات التي لديها ملكية مؤسسية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية غير معنوية بين كل من حجم مجلس الإدارة والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، وإدارة الأرباح التشغيلية، وأن هناك علاقة عكسية معنوية بين كل من استقلالية وخبرة أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح التشغيلية.

٦/٣/١/١ دراسة مراد، (٢٠٢٠) بعنوان:

"أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال : دراسة

اختبارية"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات (الملكية الإدارية، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية دور المدير التنفيذي، حجم مكتب المراجعة) على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال، بالاعتماد على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تمثلت عينة الدراسة في ٩٨ شركة، منها ٤٥ شركة تنتمي إلى تجمعات الأعمال، و ٥٣ شركة لا تنتمي إلى تجمعات الأعمال (شركات مستقلة)، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لكل من الملكية الحكومية واستقلالية مجلس الإدارة وحجم مكتب المراجعة وتركيز الملكية على إدارة الأرباح. بينما أشارت نتائج البحث على مستوى عينة الشركات المستقلة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي بين الملكية الإدارية والملكية الحكومية واستقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

٤/١/١ : الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.
١/٤/١/١ دراسة (2018) Suyono and Al Farooque بعنوان:

"Do governance mechanisms deter earnings management and promote corporate social responsibility?"

هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت آليات حوكمة الشركات تحد من ممارسات إدارة الأرباح وتشجع على إلتزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة الإندونيسية، خلال الفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١٤، وما إذا كان لإدارة الأرباح أي تأثير معدل على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال عينة مكونة من ٢٩ شركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية والملكية الإدارية والمجالس المستقلة لهم تأثير رادع إلى حد كبير على إدارة الأرباح، في حين أن الملكية المؤسسية ومجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي كبير على المسئولية الاجتماعية للشركات، كما وجدت الدراسة تأثيراً قوياً لإدارة الأرباح وعلاقة إيجابية بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، مما يشير إلى أن الشركات التي تقوم بالكثير من أنشطة إدارة الأرباح تستخدم المسئولية الاجتماعية لتغطية تلك الأنشطة، مما يشير إلى أن الشركات الإندونيسية ما زالت لا تولي اهتماماً كافياً لمبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات وتستخدمها فقط لتغطية ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بها.

٢/٤/١/١ دراسة نصير (٢٠١٨) بعنوان:

" تحليل العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح واختبار الدور المعدل لخصائص مجلس الإدارة في هذه العلاقة"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى مشاركة الشركات المسئولة اجتماعياً ولديها مجالس إدارة قوية في إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، من خلال عينة مكونة من ٣٦ شركة مدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ بإجمالي ١٠٥ مشاهدة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين ممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وأن استقلال مجلس الإدارة والفصل بين وظيفتي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة كان لهما تأثير سلبي ومعنوي مباشر على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، كما أن تفاعلها مع ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات كان له تأثير سلبي ومعنوي أيضاً على إدارة الأرباح على

أساس الاستحقاق، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود النساء في مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي في العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

٣/٤/١/١ دراسة (2020) Buerter et al., بعنوان:

Corporate social responsibility and earnings management: The "moderating effect of corporate governance mechanisms"

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، وبيان أثر آليات حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية على العلاقة بينهما، وذلك من خلال عينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج خلال الفترة من عام ٢٠١٢ الى عام ٢٠١٥، وذلك من خلال عينة مكونة من ١١٨ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٣٥٤ مشاهدة .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح وهذا يعني أن الشركات التي تشارك عادة في المسئولية الاجتماعية للشركات هي أكثر عرضة للانخراط في إدارة الأرباح، مما يسلط الضوء على الاستخدام الانتهازي الإداري للمسئولية الاجتماعية للشركات، كما وجدت الدراسة أن حجم المجلس وهيكل الملكية يحد بشكل كبير من العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح .

التعليق على الدراسات السابقة

- معظم الدراسات السابقة ركزت على الأسواق المالية المتقدمة، بينما ركز عدد قليل منها على الأسواق الناشئة مثل سوق الأوراق المالية المصري، وهناك إتفاق بين هذه الدراسات على أن هناك علاقة ارتباط بين كل من الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح، إلا إنها اختلفت فيما بينها في نوعية هذه العلاقة وكيفية قياسها.
- الدراسات السابقة في معظمها تناولت العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح في سياق إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات، وأثر بعض آليات الحوكمة على كل من المسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح كل منها على حده، ثم أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح دون التركيز على الإدارة الحقيقية للأرباح التي يصعب إكتشافها من قبل المهتمين بهذا الأمر.
- الدراسات التي تناولت أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح، تجاهلت تماماً أن الحوكمة من - وجهة نظر الباحث -

مثلت ذو ثلاث أضلاع يتمثل الضلع الأول في الآليات الإدارية والتنظيمية، والثاني في الآليات المحاسبية، وثالثها في الآليات القانونية والتشريعية، والتي يؤدي تحقيق التكامل فيما بينها الى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح، بصورة أفضل حيث يعتقد الباحث أن أمثليه مدخلات أى نموذج سوف تؤدي الى أمثليه المخرجات (الناتج) . الأمر الذي دعى الباحث الى التركيز على الآليات الثلاثة حتى يتم الوصول الى نتائج تكون درجة الثقة بها مقبولة، ويمكن التعويل أو الإعتماد عليها.

- لا توجد أدلة تجريبية في البيئة المصرية - في حدود علم الباحث - على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح في ضوء آليات حوكمة الشركات بأبعادها الثلاثة .
- الدراسة الحالية تركز على الإدارة الحقيقية للأرباح لعدة أسباب هي:
 - أظهرت الدراسات السابقة أن أنماط إدارة الأرباح لدى المديرين تميل إلى التحول من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق إلى الإدارة الحقيقية للأرباح بعد صدور قانون ساربينز أوكسلي في عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب كثرة القيود والمتطلبات التي وضعها هذا القانون.
 - أن الإدارة الحقيقية للأرباح أكثر ضرراً للشركة من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لأن الإدارة الحقيقية للأرباح يمكن أن تؤثر سلباً على قيمة الشركة من خلال تشويه أنشطة التشغيل العادية وبالتالي الإضرار بالعلاقة مع أصحاب المصالح.
 - أصبح التوجه نحو استخدام الأنشطة الحقيقية في إدارة الأرباح تحدياً يواجه ممارسات حوكمة الشركات، وكذلك يزداد معه المخاوف الأخلاقية من السلوكيات الإدارية.

٢/١ فروض الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وتحقيقاً للهدف الرئيسي للبحث، وما يتبعه من أهداف فرعية يمكن إستنتاج وصياغة فروض الدراسة على النحو التالي :

الفرض الأول : ويقوم على إختبار العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح،، ويأخذ الصيغة العدمية التالية :

H_{01} "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح"

الفرض الثاني : ويقوم على إختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، ويأخذ الصيغة العدمية التالية :

H₀₂ "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتفعيل آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح"

حيث ينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية

الفرض الفرعي الأول:

H₀₂₁ "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح"

الفرض الفرعي الثاني:

H₀₂₂ "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح".

الفرض الفرعي الثالث:

H₀₂₃ "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح"

٢ - الإطار النظري للدراسة:

١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح :

تشهد بيئة الأعمال في الفترة الأخيرة تحولات جزرية نتج عنها معاملات مالية وتجارية، ترتب عليها إتخاذ الإدارة الكثير من القرارات التي تساعدها على التحكم في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والتي يعتمد عليها الأطراف المهتمة بأداء المنظمة، الأمر الذي أسفر عن إصدار معايير تتضمن تعدد في البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها من جانب الإدارة، مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بتلك المعلومات، من أجل تحسين الأداء المالي، وإظهاره بصورة أفضل، وهذا ما يسمى بإدارة الأرباح (أحمد، ٢٠١٦، ص١١٥)، فهناك العديد من الأساليب والأدوات تمثل بدائل للإدارة للاختيار من بينها لتنفيذ عملية إدارة الأرباح، والتي تتمثل في إما أساليب إدارة الأرباح من خلال

الإستحقاقات وهي ما يطلق عليها إدارة الأرباح المحاسبية، أو أساليب إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وهي ما يطلق عليها الإدارة الحقيقية للأرباح، إلا أن أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح تعد من أخطر الأساليب لصعوبة إكتشافها نظراً لعدم وجود معايير مرتبطة بتلك الأنشطة، على العكس من أساليب إدارة الأرباح المحاسبية، حيث يهتم المراجعين بمراجعة السياسات والطرق المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في الفترة الحالية والفترات السابقة مما يساعد على إكتشاف بعض التلاعبات التي تنشأ عن إستخدام أساليب إدارة الأرباح المحاسبية (Kim et al. 2019,P582 & Lo,2008,p.353).

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الإدارة الحقيقية للأرباح إلا أنه لم يتم الإستقرار حتى الوقت الحالي على تعريف موحد لها، وعلى الرغم من ذلك إلا أن من أكثر التعريفات إستخداماً هو تعريف (Healy & Wahlen, 1999,p.369) حيث عرف الإدارة الحقيقية للأرباح بأنها " قيام الإدارة بإستغلال التقديرات الممنوحة لها من أجل التغيير في العمليات وإعادة هيكلتها بغرض إحداث تغييرات بالتقارير المالية، ويكون ذلك إما بهدف تضليل أصحاب المصالح بشأن أداء الشركة، أو التأثير على نتائج التعاقدات التي تعتمد على المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية .

وقد عرفها (Mamedova, 2008,p.49) بأنها " مجموعة الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة بهدف تعديل الأرباح في إتجاه معين ،وذلك من خلال هيكله أو تغيير توقيت العمليات التشغيلية أو الإستثمارية أو التمويلية، مما يؤثر على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية .

وقد عرفها (كسار و أومري، ٢٠١٨، ص ١٠١) بأنها " الممارسات المتعمدة من قبل الإدارة للتعديل من أداء الشركة في الفترة الحالية سواء كانت تأثير هذه التغييرات إيجابى أو سلبى على الأرباح ، وذلك عن طريق العمليات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، وهذه التعديلات وإن كانت نتائجها إيجابية في الفترة الحالية إلا أن لها آثار مدمرة على المدى البعيد قد تؤدي الى خروج الشركة من دنيا الأعمال.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الإدارة الحقيقية للأرباح تتمثل في " مقدرة الإدارة على التحكم في الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الإستثمارية، والأنشطة التمويلية بالشركة، بهدف إظهار المعلومات الواردة بالقوائم المالية وفقاً لإتجاه الإدارة ورغباتها، بهدف التأثير في رقم الأرباح المعلنة، سواء كان التعديل بهدف زيادة الأرباح، أو تخفيضها مما يؤثر على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

١/١/٢ دوافع الإدارة الحقيقية للأرباح:

إن أى عمل تقوم به الإدارة لابد أن يكون وراءه دافع، وكذلك ممارسة الإدارة

للإدارة الحقيقية للأرباح حيث تسعى من خلالها الى تحقيق مجموعة من الدوافع، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن تقسيم الدوافع الى ثلاث دوافع أساسية على النحو التالي (Coles, 2006,p180 ; Rahman et al., 2013,p28 ; Bergstresser and Philippon,2006,p511; Siregar and Utama, 2008, p.8 ; ٢٠١٣، ص ١١ ; مندور، ٢٠١٤، ص ١١٢٧ ; نصحي ٢٠١٥، ص ٣٤٤) :

١/١/١/٢ دوافع مرتبطة بسوق المال :

تمثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية، والتي من أهم بنودها الربح الركييزة الأساسية للمحللين الماليين والمستثمرين في تقييم أسهم الشركات، الأمر الذي قد يولد ذلك دافعا لدى الإدارة للتلاعب بالربح في محاولة منها للتأثير على ذلك التقييم، وذلك على الأقل في الأجل القصير، وذلك على الرغم من علمها بأثارة ونتائج المدمرة في الأجل الطويل.

٢/١/١/٢ دوافع مرتبطة بالتعاقدات :

تمثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية أساس التعامل بين الإدارة واصحاب المصالح المختلفين من ملاك، ومقرضين، وهيئات حكومية، فالعلاقة التعاقدية بين الإدارة والملاك قد تنشأ عنها عقود مكافآت وحوافز تكون دافع للإدارة الى تحقيق أكبر قدر من الإستفادة منها، وكذلك العلاقة بين الإدارة والمقرضين وذلك من خلال التأثير عليهم بتلك المعلومات الذين يعتمدون عليها عند التعامل مع الشركة من أجل تخفيف قيود منح الإئتمان، وكذلك العلاقة مع الهيئات الحكومية مثل العلاقة بين الإدارة ومصصلحة الضرائب فقد تلجأ الإدارة الى إستخدام أساليب إدارة الأرباح لتقليل الربح الخاضع للضريبة، وما يترتب عليه من تخفيض لقيمة الضريبة التي تتحملها المنشأة .

٣/١/١/٢ دوافع مرتبطة بالتشريعات :

تلجأ الإدارة الى إدارة الأرباح عندما يكون لديها إعتقاد بأن الربح المحقق من قبل الشركة سيكون له تأثير على واضعي التشريعات والمسؤولين، فكلما كان هناك إحتمال لتعرض الشركة الى ضغوط خارجية وتدخلات من قبل الحكومة، تلجأ الإدارة الى تبنى أساليب إدارة الأرباح والتي تؤدي الى ظهور الأرباح بأقل من حقيقتها.

٢/١/٢ أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح :

توجد العديد من الأساليب التي تمثل بدائل للإدارة للاختيار من بينها لتنفيذ عملية الإدارة الحقيقية للأرباح، حيث يمكن للإدارة إستخدام بعض القرارات التي تتعلق بالأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية أو التمويلية للتلاعب في المعلومات الوارد بالقوائم المالية وبشكل خاص رقم الربح، ويتم ذلك عن طريق :

١/٢/١/٢ أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية :

الأنشطة التشغيلية هي تلك الأنشطة التي تولد الإيرادات العادية، مثل أنشطة الإنتاج والتسويق وكذلك الأنشطة الإدارية، وتتم الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية التالية:

- **زيادة قيمة المبيعات :** من خلال إعطاء خصومات تساعد على زيادتها أو منح تسهيلات في السداد، فيؤثر ذلك على الربح التشغيلي، وعند التراجع عن منح الخصم وإلغاء التسهيلات تعود المبيعات الى أقل ما يجب أن تكون عليه مما يؤدي الى تشوية نتائج الفترات التالية، وما يترتب عليها من آثار على كل من سعر السهم في سوق المال، وكذلك التعاقدات التي تبرمها الشركة، فزيادة الأرباح في الفترة محل التقييم ستكون على حساب الأرباح في الفترات التالية (النمكي، ٢٠٢٠، ص ٤٢).

- **زيادة حجم الإنتاج :** ذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، عن طريق توزيع التكاليف الثابتة على عدد وحدات أكثر، مما يؤدي الى تخفيض التكاليف الكلية للوحدة، مما يؤدي الى زيادة الأرباح (Ge & Kim, 2014,p643)، فمن المعروف أن هناك طريقتين لتحميل التكاليف تتمثل في: طريقة التحميل الكلي، وطريقة التحميل الجزئي، وطبقاً لطريقة التحميل الكلي يتم إعتبار التكاليف الإنتاجية غير المباشرة الثابتة تكاليف منتج على عكس الحال في طريقة التحميل الجزئي يتم إعتبارها تكاليف فترة، الأمر الذي يدفع بعض المديرين دفعاً ليس يسيراً الى تطبيق طريقة التحميل الكلي، وإنتاج أكبر كمية ممكنة، وبالتالي يتم توزيع هذه التكاليف الثابتة على هذه الوحدات فينخفض نصيب الوحدة، وبالتالي تحمل الفترة بما يخص الوحدات المباعة، أما ما يخص المخزون - وهو كمية كبيرة بالطبع - يرحل الى الفترة التالية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأرباح في الفترة الحالية، والفترات التالية تتحمل جزء أكبر من تكلفة الفترة السابقة - ضمن قيمة المخزون - بل الأكثر من ذلك قد تتلف بعض هذه الوحدات إما بسبب التخزين أو بسبب زيادتها عن حصة المنشأة في السوق.

- **تخفيض النفقات الاختيارية :** حيث تنقسم التكاليف الثابتة الى تكاليف ثابتة إختيارية وتكاليف ثابتة ملزمة، فالتكاليف الثابتة الإختيارية (أحياناً يقال لها التكاليف المبرمجة أو المدارة)، هي التكاليف التي تحدث في الأجل القصير وتنشأ من قرارات التخصيص الدورية (السنوية عادة) والتي ليس لها علاقة مثلى يمكن إثباتها بين المدخلات (مقاسة بالتكاليف) والمخرجات (مقاسة بالإيرادات أو أية

أهداف محددة أخرى) والأمثلة لهذا النوع من التكاليف تشمل تكاليف الإعلان، والعلاقات العامة، والتدريب والبحوث، وخدمات الإستشارات الإدارية، وغير ذلك من تكاليف تتحدد سنوياً قيمتها باختيار الإدارة وبقرار منها، وذلك على العكس من التكاليف الثابتة الملزمة والتي تتعلق بطاقة المنشأة وقدرتها على القيام بالعملية التشغيلية عند مستوى مخطط من النشاط، ومن ثم فإن هذه التكاليف تكون أقل إستجابة من التكاليف الثابتة الأخرى الإختيارية للقرارات قصيرة الأجل(حجاج، ٢٠١٩، ص٩٧-٩٨) .

٢/٢/١/٢ أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة الاستثمارية :

الأنشطة الإستثمارية هي تلك الأنشطة التي تتعلق بإقتناء الأصول أو التخلص منها سواء كانت من الأصول المعمرة أو الأصول غير المتداولة، بما في ذلك الإستثمارات طويلة الأجل، وتتم الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة الإستثمارية المتعلقة ببيع الأصول أو إقتنائها.

فمن المتفق عليه أن الأصول الثابتة تظهر بالقوائم المالية بتكلفتها التاريخية، وتعتبر هذه القوائم أو الميزانية بصفة خاصة ميزانية إستغلال، وقد يتم الخروج عن هذا المبدأ وتسجيل الأصول بقيمتها العادلة لأغراض أخرى، وتسمى الميزانية في هذه الحالة ميزانية قدرة كسبية، ونظراً لأن الأصول الثابتة المسجلة بالقوائم المالية نقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية، فقد يلجأ بعض المديرين الى بيع هذه الأصول محققاً منها الكثير من الأرباح، وشراء أصول جديدة دون أدنى دراسة علمية متأنية وذلك لتعديل الأرباح بحسب توجهات الإدارة، وعلى عكس ذلك فإن تطبيق أساس الإستحقاق، وطرق الإهلاك المعجل قد يدفع المديرين دفعاً ليس يسيراً لمعارضة شراء الأصول الثابتة الجديدة التي أجازها نموذج القرار، والإبقاء على الأصول الثابتة القديمة أطول فترة ممكنة، وذلك لرفع معدل العائد على الإستثمار (حجاج، ٢٠١٨، ص ٣١٢; Braam, et al.,2015,p135).

٣/٢/١/٢ أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التمويلية :

الأنشطة التمويلية هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم وهيكل حقوق الملكية والقروض وأدوات الدين والتوزيعات النقدية المدفوعة للملاك، وتتم الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التمويلية التالية:

- التوريق : تقوم إدارة بعض الشركات عن طريق مكاسب صفقات التوريق وتقدير الفوائد المحتجزة من العمليات والتي لا تنشأ من خلال تعاملات في أسواق حقيقية بل من خلال تقييم المديرين، وإختيار توقيت صفقات التوريق كأنشطة تستخدمها بغرض

الإدارة الحقيقية للأرباح، وكذلك عن طريق توريق حسابات العملاء التي تم إستبعادها من الدفاتر المحاسبية عن طريق الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التوريق، والإفصاح عنها في التقارير المالية في الفترات المستهدفة، وبما يحقق أهداف الإدارة (Kolsi& matousse,2011,p149).

- الأدوات المالية المشتقة ممثلة في عقود الحماية وعقود مبادلة القروض بالأسهم : تقوم الإدارة باستخدام الأدوات المالية المشتقة ممثلة في عقود الحماية، وعقود مبادلة القروض بالأسهم في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال إبرام عقود مبادلة القروض المستحقة على الشركة بأسهم عادية بغرض تخفيض تكلفة القروض وتحسين شروط عقود الإقتراض، أو من خلال إبرام عقود الحماية من المخاطر بغرض تخفيض تكاليف الوكالة، وضرائب الدخل، وعدم تماثل المعلومات مما يؤدي الى زيادة الأرباح الناتجة عن الفترة المستهدفة (xu,et al.,2007,P17، عطية، ٢٠١٨، ص٨٠٧، اللوزي، ٢٠١٣، ص١٩)

- إعادة شراء الأسهم : تقوم الإدارة في بعض الأحيان بإعادة شراء جزء من الأسهم خلال فترة زمنية معينة بغرض تخفيض عدد الأسهم المتداولة في البورصة مع ثبات مجموع حقوق المساهمين، وذلك لزيادة نصيب السهم المتداول من العائد، ويحدث ذلك عندما تواجه هذه الشركات انخفاض سعر السهم عن قيمته العادلة، وكذلك في حالة إنخفاض ربحية السهم، وذلك لزيادة ربحية السهم خلال تلك الفترة ومقابلة توقعات المحللين الماليين، حيث تستخدم الكثير من الإدارات توقعات المحللين الماليين عن ربحية السهم كمقياس أداء مستهدف في سوق الأوراق المالية (Burnett, et al.,2012,p1865; xu,et al.,2007,p13;Jon&Mertns,2014,p620)

ومما سبق نجد ان الإدارة الحقيقية للأرباح أخطر أنواع أساليب إدارة الأرباح، لأن هذا النوع من الأساليب يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، وكذلك صعوبة إكتشافها نظراً لعدم وجود معايير مرتبطة بتلك الأنشطة، على العكس من أساليب إدارة الأرباح من خال الوسائل المحاسبية، حيث يهتم المراجعين بمراجعة السياسات والطرق المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في الفترة الحالية والفترات السابقة مما يساعد على إكتشاف بعض الآثار الناتجة عنها (Kim et al. 2019,P582 & Lo,2008,p.353).

٣/١/٢ الآثار السلبية للإدارة الحقيقية للأرباح:

تعد إدارة الأرباح من الأساليب التي تتبعها الإدارة لإظهار معلومات غير حقيقية عن الأداء المالي للمنشأة، وينتج عن ذلك آثار سلبية ليس فقط على المساهمين أو المحللين الماليين وإنما تقع تلك الآثار على كل أصحاب المصالح سواء داخليين أو خارجيين، وفيما يلي بيان ببعض هذه الآثار :

١/٣/١/٢ الأثر على الأرباح نفسها :

بنتبع الفترات المحاسبية نجد أن هناك ارتباطاً زمنياً وثيقاً بين استعراض الأداء المالي بالتقارير المالية، حيث يؤدي أي تغيير للواقع في فترة ما إلى تأثير معاكس في الفترات الأخرى، حيث تظهر مصادر الشركة الرئيسية في قائمة المركز المالي، وهي تتأثر بالمظهر المخادع الذي ينتج عن الإدارة الحقيقية للأرباح، فكل ما يحدث بقائمة الدخل في فترة ما ينعكس بشكل أو بآخر في وضع الشركة في فترة أخرى (الجديبي، ٢٠٢٠).

٢/٣/١/٢ الأثر على الكفاءات المحاسبية :

حيث تؤثر الإدارة الحقيقية للأرباح مع مرور الوقت، على مهارات المحاسبين وموظفي المنشأة، حيث نجد أنهم سواء اجتهدوا في العمل أم لا، فهناك من يأتي ويقوم بتعديل عملهم بوضع لمساته النهائية، التي تساعد على جعل العام الحالي يشبه ما قبله، فتتشابه لديهم الأعوام ويصبح الجهد بلا قيمة، وهذا من أقوى مصادر الإحباط، ومع مرور مزيد من الوقت تنتقل هذه الآفة إلى مجلس الإدارة والملاك، فيولد لديهم تصور خاطئ بأن هذه هي حدود المنشأة، وهذه هي فرصها وقدرتها الحقيقية، وليس بعد ذلك خداع، لنتخيل قيمة القرارات الاستراتيجية، التي تبنى على التدليس وليس الحقائق، كيف تؤسس النجاحات هنا؟ كل ما يحدث مجرد جلسة "مكياج" احترافية تصنع الصورة نفسها من جديد؛ بالطبع مع مرور الوقت لن تصلح جلسات التجميل ما يفسده الدهر (الجديبي، ٢٠٢٠، Ge & Kim, 2104, p.645).

٣/٣/١/٢ الأثر على أداء الشركة في المستقبل :

تأثر الإدارة الحقيقية للأرباح على أداء الشركة على المدى الطويل حيث لا تجد أداء ثابت للشركة ولكنه أداء متغير، حيث تؤثر الإدارة الحقيقية للأرباح على الأرباح التشغيلية المستقبلية، وهذا وضع طبيعي في ظل التضخم والمنافسة واستمرار التحديات، فإن محاولة البقاء على نفس الوتيرة ونفس الشكل تعني النزول إلى الهاوية، والقضاء على مستقبل الشركة (Cohen and Zaarowin, 2010, p11).

٤/٣/١/٢ الأثر على سمعة الشركة :

عندما تبحث الإدارة عن تلميع صورتها باستخدام أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح، فهي تخاطر هنا بالسمعة التي تكون أثنى ما تملكه الشركة، فلا يصلحها تسويق ولا تعالجها علاقات، فمشكلة السمعة عويصة، لأن ما يجنيه الفريق الإداري من الإدارة الحقيقية للأرباح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعادل النتائج حين يتم اكتشافها، فدوي

الفضيحة أكبر بكثير من محاولة حجبها، والفضائح المالية العالمية والمحلية خير مثال (Zang,2012,p687).

٥/٣/١/٢ الأثر على المقدرة الائتمانية :

تعد الأرباح والتدفقات النقدية من العوامل الرئيسية لتقييم المقدرة الائتمانية للشركة، حيث تنظر وكالات التصنيف الائتماني للإدارة الحقيقية للأرباح كأحد العوامل التي تزيد من المخاطر الائتمانية، وما يترتب عليها من خفض التصنيف الائتماني للشركة عند ممارسة الإدارة الحقيقية للأرباح (Banker et al., 2011,p801).

وبعد أن استعرض الباحث في الجزئية السابقة مفهوم الإدارة الحقيقية للأرباح، ودوافعها، وأساليبها والمرتبطة بكل من الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الإستثمارية، والأنشطة التمويلية، وما ينتج عنها من آثار سلبية. يطرح الباحث التساؤلات التالية : هل التزام الشركات بمسئوليتها الإجتماعية يؤثر على الإدارة الحقيقية للأرباح؟، وإن كان يؤثر، هل يكون هذا الأثر إيجابياً أم سلبياً؟ وما هي الآليات التي يمكن تفعيلها لتنمية الآثار الإيجابية إن وجدت، والحد من الآثار السلبية ؟، وهذا ما سوف يستعرضه الباحث في الأجزاء التالية.

٢/٢ المسئولية الإجتماعية للشركات :

تسعى إدارة الشركات الى تحقيق الأرباح كواجب ومسئولية تجاه حملة الأسهم، ولكن يجب عليها أيضاً تحمل مسئوليتها تجاه أصحاب المصالح والمجتمع والبيئة، وتتمثل هذه المسئولية في الإلتزام بأخلاقيات العمل وحماية حقوق العمال وأصحاب المصالح، والحفاظ على الموارد (Liu & Zhang,2017.p1075)، وتعود جذور المسئولية الإجتماعية لعام ١٩٢٣ عندما قال Sheldon أن أى مسئولية تقع على عاتق الشركة هي مسئولية إجتماعية، وان إستمرار أى شركة يعتمد على أن تتحمل مسئولياتها الإجتماعية تجاه المجتمع (عبد المنعم، ٢٠١٧، ص ٦٢)، وتعد المسئولية الإجتماعية في الوقت الحاضر هي مركز إهتمام الدول المتقدمة، ونتيجة للمنافسات الشديدة بين الشركات أصبح هدف هذه الشركات هو التميز وتوفير الأفضل، في ظل توافر التشريعات الحكومية، والنقابات العمالية، وجمعيات حماية المستهلك، كل هذا دفع الشركات بأن تأخذ على عاتقها تحمل مسئولية إضافية جديدة بجانب المسئولية الإقتصادية ألا وهي المسئولية الإجتماعية، حيث أصبح ينظر للمنشأة كجزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به (Kavitha & Anita,2011,p51).

وعلى الرغم من كثرة وتعدد الأبحاث التي تناولت المسئولية الإجتماعية للشركات إلا أنه حتى الآن لم يتم الإتيان على مفهوم واحد لها، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أهم

التعريفات التي يتم تداولها هو تعريف Carroll عام ١٩٧٩ حيث عرفها بأنها " المسئوليات الاقتصادية والأخلاقية والقانونية تجاه المجتمع في فترة معينة، وعاد Carroll عام ١٩٩١ وحدد أبعاد المسئولية الإجتماعية والتي تمثلت في أربعة أبعاد هي البعد الإقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الإجتماعي (Velte,2017,p.19) . وقد عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) بأنها " إلتزام الشركات الدائم بالسلوك الأخلاقي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والمساعدة في تحسين نمط وظروف المعيشة للقوى العاملة ولعائلاتهم، وذلك بالإضافة الى المجتمع ككل (Kannsal, et al.,2014,p.218).

وقد عرفها الإتحاد الأوربي بأنها " مفهوم تقوم بمقتضاه الشركات بإدخال الإعتبارات الإجتماعية والبيئية في كافة أعمالها، بالإضافة الى تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي (Galant & Cadez, 2017,p678) وقد مرت المسئولية الإجتماعية من عام ١٨٠٠ حتى وقتنا الحالي بأربع مراحل أساسية، اختلفت باختلاف الهدف من كل منها، وبالتالي اختلف مدى إلتزام الشركة بمسئوليتها الإجتماعية باختلاف المرحلة التي تمر بها، وقد تمثلت هذه المراحل في (شعبان، ٢٠١٩، ص٥٦) :

المرحلة الأولى: من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٢٠، كان هدف الشركات في هذه الفترة هدف إقتصادي فقط، حيث كانت تهتم الشركات بكيفية تعظيم الأرباح من خلال إستخدام الموارد المتاحة، بجانب الإلتزام بالقانون الخاص بالدولة .

المرحلة الثانية : من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٦٠، كان هدف الشركات في هذه المرحلة الإهتمام بأصحاب المصالح، حيث كانت هناك بعض الضغوط من قبل أصحاب المصالح من أجل الإهتمام بالجانب الإجتماعي، مما دفع الشركات الى الإستجابة لهذه المطالب، وتحمل الشركة الى نوعيين من المسئوليات، المسئولية الأولى هي تعظيم الأرباح، والمسئولية الثانية هي مسئولية إجتماعية تهدف لتحقيق رفاهية المجتمع من أجل الحد من الآثار السلبية الناتجة عن نشاط الشركة .

المرحلة الثالثة: عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٠، ظهر في هذه الفترة مفهوم حديث للمسئولية الإجتماعية ، حيث أصبحت الشركات عبارة عن وحدات إقتصادية إجتماعية، وأصبحت جزء من كل فهي نظام إجتماعي فرعي من نظام إجتماعي أكبر، وأصبح على الشركات تحقيق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والأهداف الإجتماعية، وذلك من أجل القدرة على البقاء النمو .

المرحلة الرابعة: من عام ٢٠٠١، حتى الآن زادت في تلك المرحلة المطالب التي تنادى الشركات بالقيام بأنشطة إجتماعية خاصة، وخاصة الشركات التي تعتمد أرباحها على المجتمع، وهو ما دفع الشركات الى فهم الدور الإجتماعي المنوط بها، وكذلك تحديد أهدافها الإستراتيجية في ضوء تحقيق المسؤولية الإجتماعية نتيجة ظهور المنظمات الدولية والمحلية التي تهتم بالمسؤولية الإجتماعية.

١/٢/٢ دوافع الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركة:

إن أى عمل تقوم به إدارة الشركات ويؤدى الى زيادة المصروفات لابد أن يكون من وراءه دافع تسعى إليه الشركة، وكذلك الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات يكون وراءه دافع، ويمكن تقسيم الدوافع الى نوعين على النحو التالي: (مليجي، ٢٠١٥، ص ٨٣٢-٨٣٣; Andrew & Baker, 2020,P42)

١/١/٢/٢ الدافع الأول : تحسين صورة الشركة :

تهدف الإدارة الى تحسين صورة الشركة ومحاربة كل الممارسات السيئة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ الشفافية عند الإفصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية، من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح من خلال توفير معلومات ذات موثوقية يمكن الإعتماد عليها، وهذا دافع أخلاقي .

٢/١/٢/٢ الدافع الثانى : التستر على بعض الممارسات السلبية للشركة :

حيث تستخدم المسؤولية الإجتماعية كغطاء لبعض الممارسات السلبية التي تؤدى الى تضليل أصحاب المصالح من خلال توفير معلومات غير موثوق بها بالقوائم المالية، مما يساعد على إتخاذ قرارات غير صحيحة نتيجة الإعتماد على قوائم لا تتسم بالدقة، وهذا دافع إنتهازي وغير أخلاقي .

٢/٢/٢ أهمية الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات :

إن ممارسات المسؤولية الإجتماعية تحقق للشركة الكثير من المنافع، فمن ناحية المستهلكون فهم يفضلون التعامل مع الشركات التي تمارس أنشطة المسؤولية الإجتماعية، وهذا بدوره يؤثر على حجم مبيعات الشركة، ومن ناحية العاملين بالشركة فإن ممارسة الشركة لهذه المسؤولية يعود بدوره بالفائدة على العاملين من خلال تحسين ظروف العمل والظروف المعيشية، وهذا ينعكس بدوره على أداء العاملين داخل الشركة لأنه يؤدى الى زيادة الولاء لدى العاملين، وزيادة إنتاجية العمال والتي ينتج عنها زيادة الأرباح (Bhardwaj, et al.,2018pp.206:208)، وكذلك تدفع أنشطة المسؤولية الإجتماعية الشركات الى الإستمرار، عن طريق تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح، وكذلك

تحسين سمعة الشركة، ورفع العلامة التجارية للشركة مما يجذب إهتمام المتعاملين معها من كافة النواحي، ونجد أن هذه المنافع الناتجة عن المسئولية الاجتماعية تؤدي الى التحسن في أداء الشركة المالي (Queen, 2015,p.688) .

وفي ضوء تزايد الإهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية تم إصدار المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات (ESG) في ٢٢ مارس ٢٠١٠، وذلك لتقييم واختيار أفضل الشركات تطبيقًا لقواعد المسئولية الاجتماعية، حيث يتم تقييم الشركات التي تدرج تحت مؤشر EGX 100 بالبورصة المصرية بشكل سنوي، حتى يتم اختيار أفضل ثلاثين شركة لكي تدرج في مؤشر المسئولية الاجتماعية المصري. وتعد مصر أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق ذلك المؤشر (عبد المنعم، ٢٠١٧، ص ٦٥)، وقد أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات إلى أن الشركة يجب أن تضع سياسة واضحة عن مسئوليتها الاجتماعية والبيئية وعن التزامها المستمر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتقوم لجنة المسئولية الاجتماعية برفع توصياتها للمجلس بشأن سبل الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها الشركة، مما يضمن استدامة الشركة على المدى الطويل وزيادة ارتباطها بالمجتمع (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ويرى الباحث أنه عند إختيار الشركات التي تدرج في مؤشر المسئولية الاجتماعية، أن يتم تحديد مدى مزاولتها للبعد الإجتماعي من خلال نقاط ثلاثة :

١- التكلفة الإجتماعية التي تحملتها الشركة نتيجة مزاوله نشاطها، ففي هذه الحالة لا تعد هذه التكلفة تكلفة إجتماعية، ولا تدرج مثل هذه الشركات ضمن مؤشر المسئولية الإجتماعية .

٢- إذا لم تتحمل الشركة التكلفة الإجتماعية عن الأضرار التي سببتها للمجتمع، ولم تتخذ الإجراءات الكفيلة لمكافحتها، يعني ذلك أن المجتمع تحمل نيابة عن هذه الشركة هذه التكلفة، وفي هذه الحالة تعد هذه التكلفة تكلفة إجتماعية تحملها المجتمع نيابة عن الشركة، ويكون الأثر الإجتماعي لهذه الشركة بالسالب فلا تدرج مثل هذه الشركات ضمن مؤشر المسئولية الإجتماعية .

٣- التكلفة الإجتماعية التي تحملتها الشركة لخدمة المجتمع، وليست ناتجة عن مزاولتها لأنشطتها، وفي هذه الحالة تعد هذه تكلفة إجتماعية تحملتها الشركة نيابة عن المجتمع، مما يعني أن مثل هذه الشركات التزمت بمسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع، وعليه يجب أن تدرج ضمن مؤشر المسئولية الإجتماعية .

ويؤكد الباحث أن تصنيف الشركات طبقاً لما سبق ومدى التزامها بالمسئولية الإجتماعية من عدمه، وإدراج الشركات الملتزمة بمسئوليتها الإجتماعية دون الخط فيما بينها سوف يقدم دليلاً علمياً أكثر موثوقية في نتائجها.

٣/٢ العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح:

على الرغم من تعدد وكثرت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات وإدارة الأرباح بصفة عامة، والقليل منها الذي تناول الإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، إلا أن نتائجها جاءت متضاربة وعكسية، ويرجع ذلك لأن الشركات تقوم بالمسئولية الإجتماعية إما بدافع أخلاقي، أو بدافع إنتهازي، وهذين الدافعين لا يمكن تواجدهما في آن واحد في شركة واحدة، ولهذا تتغير شكل العلاقة بتغير شكل الدافع، وهذا ما توصلت إليه الدراسات السابقة وفيما يلي نتائج بعض هذه الدراسات (Buertey et al. 2020,P265; Laksmi & Kamila 2018,P14; Latif & Sajjad : 2018,p1186; Grougiou et al. 2014,P162; Kim ,et al., 2012,p583)

- أن المسئولية الإجتماعية للشركات تطورت من كونها نهجاً خيراً إلى عملية استراتيجية من أجل أن تحقق الشركات ميزة تنافسية .
- يتم إستخدام أنشطة المسئولية الإجتماعية للشركات كوسيلة لتعامل الإدارة مع احتياجات أصحاب المصالح من خلال التلاعب بمعلومات الأرباح .
- إن إستخدام إدارة الشركة لأنشطة المسئولية الإجتماعية للشركات تجعلهم قادرين على إضفاء الشرعية على الشركات، وكذلك الفوز بدعم أصحاب المصالح ، وذلك من أجل المحافظة على مناصبهم .
- يمكن إستغلال مبادرات المسئولية الإجتماعية للشركات من أجل تحقيق مصالح شخصية للإدارة ،وليس من أجل الهدف الأساسي، وهو الصالح العام لأصحاب المصالح.
- يتم إستخدام أنشطة المسئولية الإجتماعية للشركات كغطاء للتستر على تشويه معلومات الأرباح من قبل الإدارة، لمخاوفهم بشأن الأداء الحالي للشركة، ونظام المكافآت الخاصة بهم عند تحقيق مقدار معين من الأرباح، وكذلك السعي للحصول على منافع شخصية.
- أن الشركات التي تلتزم بالمسئولية الإجتماعية للشركات بدافع أخلاقي، تعمل على تقيد الإدارة الحقيقية للأرباح، أما الشركات التي تلتزم بها بدافع إنتهازي فإنها

تستخدمها كستار لممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، بهدف تضليل أصحاب المصالح.

ونتيجة لما سبق يرى الباحث أنه لا بد من وجود نظام يعمل من خلال مجموعة من الآليات لتحقيق الرقابة على العلاقة الناتجة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح لدعم الدوافع الأخلاقية، والحد من الدوافع الإنتهازية للإدارة في ممارسة أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح، ويرى الباحث أن الحد من هذه الدوافع الإنتهازية يتطلب أن يكون هناك إدارة رشيدة تتمثل في الأخذ بآليات حوكمة الشركات، ولكن ماهى حوكمة الشركات، وماهى الآليات التى يمكن إستخدامها للحد من الدوافع الإنتهازية، وهل هناك دليل واقعى على أهميتها، وهذا ما سوف يتناوله الباحث فى الأجزاء التالية .

٤/٢ حوكمة الشركات:

نتيجة للأزمات المالية العالمية التى طالت عدد كبير من الكيانات الإقتصادية الكبيرة فى العديد من دول العالم، وما ترتب عليها من إنهيارات لتلك الكيانات، ما أسفر عن فقد الثقة فى القوائم المالية للشركات من قبل أصحاب المصالح، مما تطلب البحث عن مفهوم يعيد تنظم العلاقة بين إدارة المنشأة وأصحاب المصالح، على أن يتم ذلك التنظيم فى شكل إطار قانونى وشرعى، ليساعد على الحد من الصراعات التى يمكن وقوعها بين إدارة المنشأة و تلك الأطراف، حيث قد تؤدى تلك الإختلافات فى النهاية الى نتائج سيئة مثل إنهيار وإفلاس هذه الشركات، وقد أدى ذلك الى ظهور مصطلح حوكمة الشركات، ولهذا أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على مستوى كافة المؤسسات المنظمات الدولية والمحلية .(صالح، ٢٠٠٩، ص٣٢)، ولهذا أصبحت هناك حاجة ملحة لتفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات كحل سريع ومتكامل وفعال لعلاج الآثار السلبية لعدم الثقة، حيث تعد من أهم الأدوات ذات الفاعلية الدافعة والمحفزة على تشجيع الإستثمار فى الشركات، وكذلك تضمن الإلتزام بالإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية بمعايير الجودة المحاسبية اللازمة لأصحاب المصالح، وكذلك تكفل درجة من ضمان الإلتزام بالمراجعة الفعالة للتقارير المالية والتأكيد من عدالتها ومصداقيتها وجودتها، مما يؤدى الى زيادة الثقة بتلك القوائم (أمين، ٢٠١٢، ص١٠٤٦).

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التى تناولت مفهوم حوكمة الشركات إلا أنه حتى الآن لم يتم الإتفاق على مفهوم واحد، فقد تعددت الآراء حول تحديد مفهوم حوكمة الشركات، فقد عرفتها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) بأنها " مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس الإدارة والمساهمين، وأصحاب المصالح، حيث توفر

هيكل يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل الوصول لتلك الأهداف، ومتابعة الأداء " (OECD,2004,p2)، وقد عرفها الدليل المصري لحوكمة الشركات بأنها "مجموعة الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية، وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية، وتوازن بين مصالح كل الأطراف" (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦، ص ٨). وقد عرفها أحد الباحثين بأنها " عملية التحكم والسيطرة باستخدام قواعد وأسس ضبط بغرض تحقيق الرشد الإداري (Stuart,2006,p 384)، وعرفها آخر بأنها "مجموعة من القواعد والقوانين والمبادئ والأسس التي تلزم بها الشركة لتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح من خلال مجموعة من الآليات تنظم العلاقة بينهم بشكل متكافئ للحفاظ على حقوقهم، وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل ومتكافئ، من أجل توجيه ورقابة ومساءلة إدارة الشركة، وذلك بهدف ضبط الأداء المالي والأخلاقي لجميع العاملين بالمستويات الإشرافية والتنفيذية بالمنشأة، وتعظيم قيمتها". (الغندور، ٢٠١٦، ص ١٢٦).

وتسعى العديد من الشركات الى تطبيق قواعد حوكمة الشركات، والالتزام بها ليس بهدف الامتثال للقوانين والتعليمات فقط، وإنما لما تمتاز به الحوكمة من منافع كثيرة، بالإضافة الى دورها في تطوير مناخ الإستثمار، وزيادة النمو بشكل عام، حيث تنسم الحوكمة بالعديد من المزايا منها (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦، ص ٨):

- تساعد على حماية حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع الشركة بكافة طوائفهم، وتمتد لحماية المجتمع والبيئة التي تعمل بها الشركة .
 - تساعد على تحقيق الاستدامة ورفع معدلاتها بالنسبة للشركات .
 - تعمل على دعم الرقابة على الأداء، وتحسين الكفاءة التشغيلية للشركات.
 - تساعد على توفير التمويل اللازم، وتعمل على تخفيض تكلفة رأس المال .
 - تساعد على مواجهة والحد من الآثار الناتجة عن المخاطر والأزمات .
 - تعمل على القضاء على تعارض المصالح بين الاطراف الداخلية بالشركة والأطراف ذوى العلاقة .
 - تساعد الشركات العائلية التي التحول الى كيانات مؤسسية .
 - تسهل من تحول الشركات المغلقة الى شركات مفتوحة من السهل قيد أوراقها بسوق الأوراق المالية .
- ولتحقيق هذه الأهداف والمزايا لابد أن تعتمد الحوكمة على مجموعة من الآليات التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيقها.

٥/٢ أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح :

تتمثل آليات حوكمة الشركات في مجموعة الممارسات التي تسهم بشكل مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق الصحيح لقواعد حوكمة الشركات، والتي تعمل على تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة مما يساعد على إستمرارية الشركة، وتعمل هذه الآليات من خلال مجموعة من الضوابط سواء كانت داخلية أو خارجية، (الطائي، ٢٠٠٩، ص ١١٠).

وقد وقع إختيار الباحث لوضع نظاماً فعالاً للحوكمة على ثلاثة آليات، تمثلت في :

آلية مجلس الإدارة _____ كأحد الآليات الإدارية والتنظيمية

آلية لجنة المراجعة _____ كأحد الآليات المحاسبية

آلية هيكل الملكية _____ كأحد الآليات التشريعية والقانونية

ويرجع السبب في إختيار هذه الآليات للأسباب التالية :

أولاً: ليضمن تكامل أضلاع مثلث حوكمة الشركات حيث أن فقدان أحد أضلاع المثلث يفقده هويته.

ثانياً: إدارة الشركة هي صاحبة المصلحة في إدارة الأرباح بصفة عامة والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، حملة الأسهم أصحاب حقوق الملكية يتأثرون بالآثار السلبية الناتجة عن هذه الممارسات بداية من إنخفاض سعر السهم في سوق المال، وإنهاء الى خروج الشركة من دنيا الأعمال، نتيجة للتعارض الناتج عن نظرية الوكالة بين الإدارة والملاك وكان لابد أن يكون هناك ضابط لهذه العلاقة ممثلة في لجنة المراجعة، والتي تسعى لتحقيق جودة المعلومات والحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية وإدارة الأرباح بصفة عامة، والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة.

ثالثاً: مع تعدد أنماط هيكل الملكية في الشركات يعد نمط الملكية هو المحدد لطبيعية مشكلة الوكالة داخل الشركة، حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه (وأهمها لجنة المراجعة)، ومن ثم تحديد من له حق الرقابة، وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية، ومن ثم الصورة التي تظهر بها الأرباح (عيفي، ٢٠١١، ص ١٦٣).

ويعتقد الباحث أن تفعيل آليات حوكمة الشركات يوفر نظاماً قوياً للرقابة على أعمال الإدارة، إلا أن نظام الحوكمة لا يعتبر نظاماً موحداً يمكن تطبيقه في مختلف أنواع المنشآت، وإنما يرتبط بالأهداف التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها، وبناء على هذه

الأهداف يتم تحديد أهداف الحوكمة، والنموذج الفكري المتبع في الحوكمة، والذي يساعد على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية من خلال الحد من الآثار السلبية عن إدارة الأرباح بصفة عامة، والإدارة الحقيقية للأرباح بصفة خاصة، نتيجة التعارض في المصالح بين طرفي العلاقة (نظرية الوكالة) وهم : الملاك (الأصيل)، والإدارة (الوكيل) ، بل أكثر من ذلك التحول الى نظرية أصحاب المصالح، وهي نظرية أوسع وأشمل من نظرية الوكالة، حيث ستمتد مشاكل الوكالة (التمثلة في التخلخل الخلقى، وعدم تماثل المعلومات)، لتشمل جميع أصحاب المصالح بين الإدارة (الوكيل) وأصحاب المصالح (الأصيل)، وقد تظهر بين مجموعات أصحاب المصالح بعضهم البعض (الغندور، ٢٠١٦، ص١٢٨).

بل أكثر من ذلك لابد من وضع إطار لحوكمة فعالة لا يركز على بعد الإلتزام (التوافق) دون بعد الأداء، فالحوكمة الفعالة يجب أن تركز على بعدين أساسيين هما بعد الإلتزام وبعد الأداء واللذان يمثلان -معا- الصورة الكاملة لتوليد القيمة وإستخدام الموارد، وإطاراً للمسائلة بالمنشأة من خلال إستحداث مفهوم للحوكمة يعمل على تطوير الأداء والحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف، وهو حوكمة منشآت الأعمال (الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١١، ص١٢).

ويعد مجلس الإدارة أداة هامة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يعمل على حماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستغلال من قبل الإدارة، وذلك من خلال ما يتمتع به من صلاحيات قانونية تعطية الحق في تعيين وإعفاء وتحديد مكافأة الإدارة العليا، كما يعد مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات، حيث أنه يهتم أساساً برسم السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين (Barroso et al., 2016,p.4)

ويتكون مجلس الإدارة من ممثلين يتم اختيارهم من مجموعة من المساهمين ممن تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص النوعية الإستراتيجية التي تؤهلهم لشغل مثل هذا المنصب، لتولي إدارة أمور الشركة بناءً على تفويض من الجمعية العمومية، لذا فإن المسئولية النهائية عن الشركة تبقى لدى المجلس حتى وان قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعماله، وذلك يفرض أهمية وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين مستندا في ذلك الى معايير موضوعية لا شكلية فقط (Park, et al., 2017,p.433).

وحيث إن مجلس الإدارة يعد أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في الحد من التعارض في المصالح، ومن ثم ضبط العلاقة بين الالتزام بالمسئولية اجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح، فإنه تقع على عاتق مجموعة من الواجبات تتمثل في (Kenneth & Nofisinger 2007.p110)

- واجب العناية: يتضمن قيام مجلس الإدارة ببذل العناية المهنية التي يمكن أن يبذلها الشخص الرشيد في الظروف المماثلة، وينطوي مبدأ العناية على قيام أعضاء مجلس الإدارة بالعمل على أساس من المعلومات الكاملة، مما يسلمتزم إستخدام الأدوات الإستراتيجية الفعالة .

- واجب الولاء: يتعلق واجب الولاء الذي يتحمله أعضاء مجلس الإدارة بالثقة التي تمنح له للتصرف في صالح المنشأة وتعظيم القيمة المحققة لأصحاب المصالح كافة .

- واجب الرقابة: والذي طبقاً له يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمراقبة وتقويم أداء الإدارة (المديرين التنفيذيين)، وتحديد القواعد والأخلاقيات التي تتضمن الإفصاح الكافي .

ويلعب مجلس الإدارة كإحدى الآليات التنظيمية والإدارية من حيث إختياره وواجباته ومسئوليته بالإضافة الى آلية داعمه له، وهي آلية السوق لأغراض السيطرة التي تدفع الإدارة الى بذل قصارى جهدها خوفاً من قيام المالكين المحتملين من إستبدال فريق الإدارة المسئول عن تنفيذ الإستراتيجية التي قادت الى الضعف في بعض الأحيان، وفي الحد من تعارض المصالح بين الملاك والإدارة .

وتعد لجنة المراجعة من الآليات الهامة لما لها من رقابة على نظام الرقابة الداخلي، وكذلك عمليات المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة بحيث تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، ويكون للجنة المراجعة لائحة عمل تعتمد من المجلس، تحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية، ولتحقيق استقلالية لجنة المراجعة، فإن اللجنة تختار رئيسها ويتم الموافقة على تشكيلها ومعايير اختيار أعضائها وبرنامج عملها والمقابل المادي لأعضائها ورئيسها، وتكليفها بأداء مهامها بموجب قرار يصدر من مجلس الإدارة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ٢٣).

ويتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية

- بالأمور المالية والمحاسبية، وتتولى لجنة المراجعة المهام التالية) الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ٢٣-٢٤):
- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه .
 - دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
 - دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
 - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.
 - الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظات عليها .
 - دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والأخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها.
 - التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الإلتزام أو غيرها من الإدارات المعنية.
 - التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية.
 - مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
 - الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة .
 - الإجراءات التصحيحية لها.
 - دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية .
 - دراسة وتقييم نظم تأمين والمعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية أو خارجية.
 - دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
 - دعوة مراقب حسابات الشركة أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو من تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
 - تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

وأما عن هيكل الملكية فيبين نوعية المساهمين الذين يملكون أسهم الشركة، ومدى قدرتهم في السيطرة على الشركة، فتختلف ملكية المؤسسات عن ملكية الأفراد، وكذلك الملكية العائلية، وكذلك الملكية الإدارية، وكذلك الملكية الأجنبية، فهيكمل الملكية يؤثر على إتجاهات وسياسات الشركة، وعلى طريقة إدارتها، فإنها تعمل على منع الإدارة من إتخاذ أى قرارات لاتخدم مصالحهم، والتي يترتب عليها آثار سلبية تؤثر على أداء الشركة (Alves, 2012,p.146).

ويتم تحديد هيكل الملكية من خلال بديلين هما تشتت وتركز الملكية، ففي حالة تشتت الملكية يكون الدور الرقابى والإشرافى من قبل حملة الأسهم على الإدارة ضعيف، فلن يهتم صغار حملة الأسهم بها نتيجة لإرتفاع تكاليف الإشراف والرقابة، أما في حالة تركز الملكية يقوم كبار حملة الأسهم بالدور الرقابى والإشرافى على الإدارة، لذلك يعد تشتت الملكية وتركزها من العناصر التي تساعد على حماية حقوق الأقلية من المساهمين، بما ينتج عنه تقييد السلوك النفعى للإدارة، وتقليل مشاكل الوكالة، وتعارض المصالح بين جميع الأطراف (نعيمه، ٢٠١٤، ص ٩٥).

ويعد تركز الملكية سلاح ذو حدين، لأنه قد يؤثر على أداء الشركة إما بالإيجاب أو بالسلب، وذلك على النحو التالى (يوسف، ٢٠١٢، ص ٢٥٢):
التأثير الإيجابى: قد تعمل الأكثرية التي تتولى الإدارة على تحسين أداء الشركة، إذ أن عائد هذا الجهد سوف يعود عليها في النهاية، وهذا الأمر لا يحدث في حالة تشتت الملكية، حيث لا يكون هناك دافع لدى أي منهم للعمل، بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائد الذى يحققونه .

التأثير السلبى: وذلك عن طريق إستغلال من يملكون الأكثرية من حملة الأسهم لحقوق الأقلية، وذلك على حساب كفاءة أداء الشركة، وذلك عن طريق إستغلالها لمناصبها فى إتخاذ قرارات تحقق وتزيد من مصالحها، وتعمل على تقليل حقوق الأقلية.

مما سبق يتضح أن تفعيل آليات حوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة و لجنة المراجعة وهيكل الملكية، وما ينتج عن التكامل فيما بينهم من نظام فعال للحوكمة يعمل على محاربة السلوك الإنتهازى للإدارة، وفرض الرقابة عليها، والعمل على إتخاذ القرارات التي تحسن من أداء الإدارة، مما يترتب عليه من إلتزام الإدارة بممارسات المسئولية الإجتماعية بدافع أخلاقى، والقضاء على الدافع الإنتهازى عن طريق الرقابة المحكمة من خلال نظام الحوكمة الفعال، مما يترتب عليه وجود دافع واحد فقط

للممارسات المسئولية الإجتماعية وهو الدافع الأخلاقي، الذي يؤثر بشكل مباشر على الإدارة الحقيقية للأرباح بشكل عكسي، أي كلما زاد الدافع الأخلاقي وزادت ممارسات المسئولية الإجتماعية من خلال نظام فعال لحوكمة الشركات، كلما تم الحد من أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح وما ينتج عنها من آثار سلبية، وهذا ما سوف يتم التأكد من صحته من عدمه من خلال الدراسة التطبيقية.

٣- الدراسة التطبيقية:

١/٣ الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في إختبار الفروض الرئيسية للدراسة، وما يتبعها من فروض فرعية، وذلك لتحديد مدى قبول أو رفض تلك الفروض، ومن ثم تحقيق هدف البحث، حيث تسعى الدراسة لقياس أثر آليات حوكمة الشركات على الحد من الآثار السلبية الناتجة من العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات، والإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري .

٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

١/٢/٣ مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في مؤشر (EGX 100) بالبورصة المصرية، وذلك لاعتبارها أنشط الشركات، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦، ويرجع السبب في اختيار الباحث هذه الفترة الزمنية، لإلزام الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المساهمة بضرورة الإفصاح عن آليات حوكمة الشركات بداية من عام ٢٠١٤، وعليه، يتمثل مجتمع الدراسة في (٣٠٠) مشاهدة وهو عدد الشركات المقيدة في مؤشر (EGX 100) خلال تلك الفترة .

٢/٢/٣ عينة الدراسة

تمثلت العينة النهائية للدراسة في (٢٥٢) مشاهدة، وذلك بعد إستبعاد المؤسسات المالية (قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك) نظراً للطبيعة الخاصة لنشاطها، وذلك لأن هذه الشركات تخضع لقيود تنظيمية تختلف عما هو متبع في غيرها من الشركات، وكذلك قام الباحث باستبعاد أي مشاهدة لم يتمكن من الحصول على البيانات الخاصة بها، ويوضح الباحث في الجدول رقم (٣-١) العينة النهائية للدراسة مقسمة وفقاً لطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها وفي كل سنة من سنوات الدراسة.

جدول رقم (٣-١)
توزيع العينة النهائية للدراسة على قطاعات وسنوات الدراسة

الإجمالي	السنة			القطاع
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١١	٤	٣	٤	الموارد الأساسية
٤٠	١٣	١٤	١٣	التشييد ومواد البناء
٤٦	١٥	١٥	١٦	الأغذية والمشروبات
١٠	٥	٥	٠	الكيمويات
٦٣	٢١	٢٢	٢٠	العقارات
١٥	٥	٥	٥	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٣٠	١٠	١٠	١٠	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١٨	٦	٦	٦	السياحة والترفيه
١٤	٤	٥	٥	المنتجات المنزلية والشخصية
٥	١	٢	٢	الرعاية الصحية والأدوية
٢٥٢	٨٤	٨٧	٨١	الإجمالي

٣/٢/٣ مصادر جمع البيانات:

إعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات وتقرير مجلس الإدارة (نموذج ٤٠)، القوائم المالية المنشورة، وكذلك مؤشر (EGX100)، وكذلك مؤشر (ESG)، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، وتم جمع هذه البيانات من خلال، بعض مواقع الشركات، وكتب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطاً الصادر من البورصة المصرية، وشركة مصر لنشر المعلومات، وموقع مباشر .

٣/٣ متغيرات الدراسة وطرق قياسها :

في ضوء مشكلة الدراسة، وهدفها، يمكن تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي :

١/٣/٣ المتغير التابع ومنهجية قياسه :

يتمثل المتغير التابع في الإدارة الحقيقية للأرباح، وسيتم قياسها طبقاً لنموذج Roychowdhury 2006، وطبقاً لهذا النموذج يتم قياسها عن طريق ثلاثة نماذج "او طرق"، تتمثل فيما يلي (Roychowdhury, 2006, pp.344 – 345):

١/١/٣/٣ النموذج الأول: نموذج التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn-CFO)

$$CFO_t / At-1 = \alpha_0 + \alpha_1 (1/At-1) + \beta_1 (St / At-1) + \beta_2 (\Delta St / At-1) + \epsilon_t$$

حيث أن:

CFO_t = تمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة الحالية t.

At-1 = تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.

St = تمثل صافي المبيعات خلال الفترة الحالية.

ΔSt = تمثل الفرق بين مبيعات العام الحالي St ومبيعات العام السابق St-1. هذا، وتمثل التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية في الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية الحقيقية من واقع قائمة الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية المحسوبة بواسطة هذا النموذج، حيث تتمثل في بواقي النموذج.

٢/١/٣/٣ النموذج الثاني: نموذج النفقات التقديرية غير العادية (Abn-DISEXP)

$$DISEXP_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \beta (St-1 / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$DISEXP_t$ = تمثل إجمالي النفقات التقديرية خلال الفترة الحالية t.

A_{t-1} = تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.

$St-1$ = تمثل صافي المبيعات خلال الفترة السابقة.

وتتكون إجمالي النفقات التقديرية من كل من نفقات البحوث والتطوير ونفقات الدعاية والإعلان والمصروفات البيعية والعمومية والإدارية، ويتم التوصل إلى النفقات التقديرية غير العادية عن طريق حساب الفرق بين النفقات التقديرية الحقيقية والنفقات التقديرية المحسوبة بواسطة هذا النموذج، حيث تتمثل في بواقي النموذج.

٣/١/٣/٣ النموذج الثالث: نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية (Abn-PROD)

$$Prod_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \beta_1 (St / A_{t-1}) + \beta_2 (\Delta St / A_{t-1}) + \beta_3 (\Delta S_{t-1} / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$Prod_t$ = تمثل تكاليف الإنتاج، والتي يعبر عنها بمجموع تكاليف البضاعة المباعة مضافاً إليها التغير في المخزون خلال الفترة الحالية t.

A_{t-1} = تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.

St = تمثل صافي المبيعات خلال الفترة الحالية.

ΔSt = تمثل الفرق بين مبيعات العام الحالي St ومبيعات العام السابق St-1.

ΔS_{t-1} = تمثل الفرق بين مبيعات العام السابق St-1 ومبيعات العام الذي يسبقه St-2. وتتمثل تكلفة الإنتاج غير العادية في الفرق بين تكلفة الإنتاج الحقيقية وتكلفة الإنتاج المحسوبة بواسطة هذا النموذج، حيث تتمثل بواقي ذلك النموذج.

٢/٣/٣ المتغير المستقل ومنهجية قياسه :

يتمثل المتغير المستقل في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتم قياس هذا المتغير من خلال إضافة متغير وهمي Dummy variable إلى نموذج الانحدار،

حيث يتم إعطاء القيمة (١) للشركات المدرجة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإعطاء القيمة (صفر) للشركات غير المدرجة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣/٣/٣ المتغير المعدل ومنهجية قياسه :

يتمثل المتغير المعدل في آليات حوكمة الشركات، ويتم قياس متغيرات آليات حوكمة الشركات من خلال :
١/٣/٣ آلية مجلس الإدارة:

يتم قياسها عن طريق مجموعة من الخصائص تتمثل في :

- حجم مجلس الإدارة (BSIZE) : ويتم قياسه بعدد أعضاء مجلس الإدارة
- إستقلالية مجلس الإدارة (BIND). ويتم قياسه بنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- عدم الازدواج في المسؤوليات (CEO) * : يتم قياسه عن طريق إعطاء القيمة (١) في حالة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بينما يأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك.
- عدد إجتماعات مجلس الإدارة (BMEETING). يتم قياسه بعدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام.

٢/٣/٣ آلية لجنة المراجعة:

يتم قياسها عن طريق مجموعة من الخصائص تتمثل في :

- حجم لجنة المراجعة (ACSIZE) : ويتم قياسه بعدد أعضاء لجنة المراجعة.
- إستقلالية لجنة المراجعة (ACSIZE) : ويتم قياسه بعدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة
- عدد إجتماعات لجنة المراجعة (ACMEETING) : ويتم قياسه بعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.

٣/٣/٣ آلية هيكل الملكية:

يتم قياسها عن طريق:

* قد صدر في ٢٠/٤/٢٠٢٠ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠، بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة، وذلك تطبيقاً لأفضل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

- **تركز BLOCK** : ويتم قياسه بنسبة الأسهم المملوكة للملكية (للمساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% من أسهم الشركة فأكثر).

٤/٣/٣ المتغيرات الحاكمة

بناءً على الدراسات السابقة، وجد أن هناك بعض العوامل والمتغيرات الحاكمة التي تؤثر على المتغير التابع "الإدارة الحقيقية للأرباح"، بخلاف المتغير المستقل والمتغير المعدل، ومن هذه المتغيرات :

- **حجم الشركة (SIZE)**: ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.

- **نسبة الرافعة المالية (LEV)**: ويتم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = معدل ويتم قياسه بنسبة صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب إلى حقوق الملكية.**

٤/٣ فروض الدراسة :

١/٤/٣ الفرض الأول :

H₀₁ " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح"

وسوف يتم إختار هذا الفرض من خلال النموذج التالي :

$$REM = \beta_0 + \beta_1(CSR) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(LEV) + \beta_4(ROE) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon$$

حيث يقوم الباحث بتوصيف متغيرات النموذج كما يلي :

رمز المتغير : تفسير المتغير

REM : الإدارة الحقيقية للأرباح

β_0 : معامل ثابت

(CSR) : الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

(SIZE) : حجم الشركة

(LEV) : نسبة الرافعة المالية

(ROE) : معدل العائد على حقوق الملكية

industry and year dummies : مؤشر السنة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه

الشركة
الخطأ العشوائى:

ε

٢/٤/٣ الفرض الثانى :

H₀₂ " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتفعيل آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح "

حيث ينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول:

H₀₂₁ " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح "

الفرض الفرعي الثانى:

H₀₂₂ " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح "

الفرض الفرعي الثالث:

H₀₂₃ " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح "

وسوف يتم إختار هذا الفرض، والفروض الفرعية المنبثقة منه، من خلال النموذج التالى

:

$$\begin{aligned} \text{REM} = & \beta_0 + \beta_1(\text{CSR}) + \beta_2(\text{BSIZE}) + \beta_3(\text{CSR}*\text{BSIZE}) + \\ & \beta_4(\text{BIND}) + \beta_5(\text{CSR}*\text{BIND}) + \beta_6(\text{CEO}) + \beta_7(\text{CSR}*\text{CEO}) + \\ & \beta_8(\text{BMEETING}) + \beta_9(\text{CSR}*\text{BMEETING}) + \beta_{10}(\text{ACSIZE}) + \\ & \beta_{11}(\text{CSR}*\text{ACSIZE}) + \beta_{12}(\text{ACIND}) + \beta_{13}(\text{CSR}*\text{ACIND}) + \\ & \beta_{14}(\text{ACMEETING}) + \beta_{15}(\text{CSR}*\text{ACMEETING}) + \\ & \beta_{16}(\text{BLOCK}) + \beta_{17}(\text{CSR}*\text{BLOCK}) + \beta_{18}(\text{SIZE}) + \\ & \beta_{19}(\text{LEV}) + \beta_{20}(\text{ROE}) + \text{industry and year dummies} + \varepsilon \end{aligned}$$

حيث يقوم الباحث بتوصيف متغيرات النموذج كما يلى :

رمز المتغير	تفسير المتغير
REM	:الإدارة الحقيقية للأرباح
β_0	:معامل ثابت
(CSR)	:الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات
(BSIZE)	:حجم مجلس الإدارة
(BIND)	:استقلالية مجلس الإدارة
(CEO)	:عدم الأندواج في المسؤوليات
(BMEETING)	:عدد اجتماعات مجلس الإدارة
(ACSIZE)	:حجم لجنة المراجعة
(ACIND)	:استقلالية لجنة المراجعة
(ACMEETING)	:عدد اجتماعات لجنة المراجعة
(BLOCK)	:نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين
(SIZE)	:حجم الشركة
(LEV)	:نسبة الرافعة المالية
(ROE)	:معدل العائد على حقوق الملكية
industry and year dummies	:مؤشر السنة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
ε	:الخطأ العشوائي

٥/٣ الإحصاء الوصفي واختبار الفروض :

سيتناول الباحث في هذا الجزء عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط وكذلك اختبار فروض الدراسة وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الإلكتروني (STATA 12) وذلك كما يلي:

١/٥/٣ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٣-٢) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المدرجة في نموذج اختبار الفروض والخاص باختبار الفرضيين الرئيسيين والفروض الفرعية المنبثقة من الفرض الثاني، والتي تساعد الباحث في التعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيم كل منها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها العينة النهائية للدراسة.

جدول رقم (٣-٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج اختبار الفروض

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
Abn-CFO	252	0.17	0.50	0.0002	5.35
Abn-PROD	252	0.28	0.83	0.0004	7.51
Abn-DISEXP	252	0.14	0.50	0.0001	6.07

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
CSR	252	0.31	0.46	0	1
BFSIZE	252	7.71	2.73	3	17
BIND	252	0.71	0.19	0	1
CEO	252	0.40	0.49	0	1
BMEETING	252	9.28	4.55	1	23
ACSIZE	252	3.45	0.87	0	7
ACIND	252	0.71	0.33	0	1
ACMEETING	252	5.5	4.65	0	40
BLOCK	252	0.55	0.26	0	1
SIZE	252	20.67	1.87	17.25	25.36
LEV	252	0.47	0.32	0.005	2.9
ROE	252	0.09	0.29	2.09-	2.46

ويتضح من الجدول السابق قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة العظمى والصغرى لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما أن قيمة الوسط الحسابي للشركات التي تفصح عن المسئولية الاجتماعية للشركات تبلغ ٣١٪ خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦، وفيما يتعلق بالمتغيرات المُعدّلة، نجد أن أهم المتغيرات من حيث درجة المشاهدة تتمثل في نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (BIND) حيث بلغ المتوسط ما قيمته ٠،٧١؛ و عدم الإزدواج في المسئوليات (CEO) حيث تبلغ قيمة الوسط الحسابي له ٤٠٪ وهذا يعني أن نسبة المشاهدات التي تفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تبلغ ٤٠٪، واستقلال لجنة المراجعة (ACIND) حيث بلغ المتوسط له ٠،٧١، وهذا يعني أن هناك ٧١٪ من المشاهدات تتميز باستقلال لجنة المراجعة.

٢/٥/٣ مصفوفة الارتباط

يبين الجدول رقم (٣-٣) مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة المدرجة بنماذج اختبار الفروض، حيث توضح علاقة الارتباط المبدئية بين جميع متغيرات الدراسة المدرجة بنموذج اختبار الفروض:

جدول رقم (٣-٣)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض*

Variable	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1 Abn-CFO	1.00														
2 Abn-PROD	0.89	1.00													
3 Abn-DISEXP	0.62	0.65	1.00												
4 CSR	0.16	0.15	0.13	1.00											
5 BSIZE	-	-	-	0.06	1.00										
6 BIND	-	-	0.06	0.16	0.01	1.00									
7 CEO	-	-	-	0.08	0.11	0.22	1.00								
8 BMEETING	0.07	0.08	-	-	-	-	-	1.00							
9 ACSIZE	-	0.02	-	0.02	0.24	0.24	-	0.22	1.00						
10 ACIND	-	-	-	0.08	0.24	0.42	0.14	-	-	1.00					
11 ACMEEETING	-	0.02	0.01	0.05	0.05	0.15	0.13	0.05	0.15	0.03	1.00				
12 BLOCK	-	-	-	0.21	0.19	0.13	0.10	-	0.19	0.00	0.09	1.00			
13 SIZE	-	-	-	0.54	0.44	0.09	0.18	0.06	0.10	0.03	0.04	0.37	1.00		
14 LEV	-	-	-	0.15	0.02	-	0.13	0.02	-	-	-	0.14	0.42	1.00	
15 ROE	0.02	0.02	0.07	0.07	0.05	0.05	0.13	0.22	0.10	0.01	0.08	0.25	0.21	0.00	1.00

* الخط الداكن في معاملات الارتباط يشير إلى معنوية تلك المعاملات عند مستوى معنوية هـ % أو أفضل.

- تشير نتائج تحليل مصفوفة الارتباط الأولية المبينة في الجدول رقم (3-3)، إلى أن هناك:
- ارتباط طردي معنوي بين كل من الالتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية Abn-CFO وتكاليف الإنتاج غير العادية Abn-PROD والنفقات التقديرية غير العادية Abn-DISEXP، وهذا يعني أن الشركات التي تقوم بالالتزام بالمسئولية الإجتماعية تقوم بالتلاعب بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي لا تقوم بالالتزام بالمسئولية الإجتماعية.
 - علاقة ارتباط سلبية معنوي بين كل من خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة وتركز الملكية والإدارة الحقيقية للأرباح، وهذا يعني أن آليات حوكمة الشركات تحد من التلاعب بالأرباح.
 - علاقة ارتباط معنوية سواء علاقة طردية أو علاقة عكسية عند مستوى معنوية 5% بين بعض المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم الشركة والإزدواجية، وهذا يعني أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بعدم الإزدواجية بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وهذه النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون تعتبر نتائج أو مؤشرات أولية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل نهائي، لذلك يجب اختبار فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار .

3/5/3 اختبار الفروض وتحليل النتائج

في هذا الجزء يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة، ويجب الإشارة إلى أن بيانات البحث المستخدمة في تشغيل نموذج اختبار الفروض تتضمن ثلاث سنوات، وعليه فقد تظهر الشركة عدة مرات في العينة، الأمر الذي قد ينتج عنه تكوين تجمعات على مستوى الشركات مما يؤدي إلى وجود تحيز في الأخطاء المعيارية التقليدية المقدره طبقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية. وطبقاً لدراسة أحد الباحثين فإن الطريقة الأفضل لعلاج تلك المشكلة تتمثل في استخدام طريقة الأخطاء المعيارية الحصينة العنقودية، لتأخذ في الاعتبار وجود تجمعات على مستوى الشركات (Petersen,2009,P473).

3/5/3/1 اختبار الفرض الأول :

سوف يقوم الباحث بقياس الإدارة الحقيقية للأرباح طبقاً لنموذج Roychowdhury 2006، وذلك باستخدام الثلاثة نماذج الخاصة به كما في جدول (3-3) (4) التالي :

جدول رقم (٣-٤)

نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض الأول

Variable	Abn-CFO			Abn-PROD			Abn- DISEXP		
	Coef	t-stat.	p-value	Coef	t-stat.	p-value	Coef	t-stat.	p-value
Constant	0.65	1.49	0.05	0.69	0.97	0.06	0.44	1.01	0.08
CSR	0.23	1.77	***0.00	0.03	2.43	**0.02	0.07	0.15	*0.06
SIZE	-0.03	-1.17	**0.03	-0.00	-0.57	*0.07	-0.02	-0.67	*0.07
LEV	0.01	0.12	*0.06	0.01	0.47	0.64	0.11	0.97	0.33
ROE	0.06	0.54	0.59	0.01	-0.04	0.37	0.15	1.38	0.17
Industry dummies		Included			Included			Included	
Year dummies		Included			Included			Included	
n	252			252			252		
R ²	0.33	P-Value	0.0000	0.29	P-Value	0.000	0.31	Value-P	0.000

*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى معنوية ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

من الجدول رقم ٤/٣ تشير نتائج تحليل الانحدار إلى :

١- معنوية النموذج في تفسير الإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج R^2 تساوي ٠,٣٣، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٣٣٪، أي أن ٣٣٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة، كما يتضح أيضاً:

- وجود تأثير إيجابي معنوي للإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية عند مستوى معنوية ١٪، مما يعني أن الشركات التي تفصح عن المسئولية الاجتماعية يزداد فيها التلاعب بالأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية.

- أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة، ظهر تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وهذا يعني أنه كلما كان حجم الشركة كبير فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ممارسات الإدارة الحقيقية

للأرباح، كما تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لنسبة الرافعة المالية على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وهذا يعني أنه كلما كانت نسبة الرافعة المالية كبيرة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

٢- معنوية النموذج في تفسير الإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام تكاليف الإنتاج غير العادية حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج R^2 تساوي ٠,٢٩، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٢٩٪ أى أن ٢٩٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة، كما يتضح أيضاً:

- وجود تأثير إيجابي معنوي للإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على تكاليف الإنتاج غير العادية عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني أن الشركات التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية تزداد فيها الإدارة الحقيقية للأرباح.

٣- معنوية النموذج في تفسير الإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام النفقات التقديرية غير العادية حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج R^2 تساوي ٠,٣١، مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي ٣١٪، أى أن ٣١٪ من التغير في المتغير التابع يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة، كما يتضح أيضاً:

- كما يتضح وجود تأثير إيجابي معنوي للإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على النفقات التقديرية غير العادية عند مستوى معنوية ١٠٪، مما يعني أن الشركات التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية تزداد فيها الإدارة الحقيقية للأرباح.

مما سبق يتضح رفض الفرض الرئيس الأول، وذلك لوجود تأثير إيجابي معنوي للإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك في ظل قياس الإدارة الحقيقية للأرباح بالتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، أو النفقات التقديرية غير العادية أو تكاليف الإنتاج غير العادية، مما يعني أنه كلما زاد الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية، كلما زادت الإدارة الحقيقية للأرباح.

١/٣/٥/٣ إختبار الفرض الثاني :

سوف يقوم الباحث بإختبار الفرض الرئيسى الثانى والفروض الفرعية المنبثقة

عنه، عن طريق قياس الإدارة الحقيقية للأرباح طبقاً لنموذج Roychowdhury 2006، وذلك باستخدام الثلاثة نماذج الخاصة به، كما في جدول (٥-٣) التالي :

جدول رقم (٥-٣)

نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض الثاني والفروض الفرعية المنبثقة عنه

Variable	Abn-CFO			Abn-PROD			Abn- DISEXP		
	Coef.	t-stat.	p-value	Coef.	t-stat.	p-value	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	0.19	0.44	0.06	0.42	0.50	0.05	0.21	0.44	0.06
CSR	0.25	1.08	**0.04	-0.02	0.89	*0.07	0.03	0.43	*0.06
CSR* BSIZE	-0.00	-0.31	*0.07	-0.01	-0.36	*0.07	-0.00	-0.85	*0.07
CSR* BIND	-0.02	-0.85	**0.04	-1.18	-1.15	*0.05	-0.01	-1.36	*0.06
CSR* CEO	-0.31	-2.15	**0.03	-0.07	-0.19	**0.01	-0.30	-2.13	**0.03
CSR* BMEETING	-0.00	-0.06	0.23	-0.16	-1.44	0.15	-0.00	-0.06	0.14
CSR* ACSIZE	-0.17	-1.66	*0.06	-0.00	-0.02	*0.05	-0.11	-1.18	*0.08
CSR * ACIND	-0.30	-1.34	**0.04	-0.04	-0.37	*0.06	-0.01	-0.07	*0.05
CSR * ACMEETING	-.03	-0.14	*0.08	-0.00	-0.12	*0.08	-0.03	-1.24	*0.06
CSR* BLOCK	-0.07	-1.62	**0.02	-0.07	-1.26	*0.06	-0.05	-1.56	*0.07
BSIZE	-0.00	-0.40	*0.07	-0.00	-0.04	*0.08	-0.02	-0.97	*0.05
BIND	-0.06	-0.24	*0.08	-0.32	-0.74	*0.06	-0.01	-0.43	*0.07
CEO	-0.02	-25	**0.04	-0.03	-0.96	**0.03	-0.00	-1.42	*0.06
BMEETING	-0.00	-0.82	0.41	-0.03	-0.84	0.41	-0.01	-0.71	0.16
ACSIZE	-0.02	-0.43	*0.06	-0.06	-0.81	*0.06	-0.00	-0.07	*0.08
ACIND	-0.09	-0.65	*0.05	-0.19	-0.76	**0.04	-0.09	-0.62	*0.06
ACMEETING	-0.00	-0.61	*0.08	-0.00	-0.18	*0.07	-0.00	-.48	*0.07
BLOCK	-0.03	-0.19	*0.05	-0.24	-0.09	*0.06	-0.09	-0.62	**0.04
LnTA	-0.03	-1.28	**0.03	-0.03	-0.60	*0.07	-0.02	-0.79	*0.06
LEV	.01	0.9	*0.09	0.00	0.03	0.54	-0.04	-0.40	0.21
ROE	0.00	0.07	0.23	0.12	0.61	0.27	0.03	0.33	0.19
Industry dummies		Included		Included			Included		
Year dummies		Included		Included			Included		
n	252			252			252		
R ²	0.48	p-value	0.000	0.39	p-value	0.000	0.35	p-value	0.000

*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى معنوية ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

من الجدول رقم ٥/٣ تشير نتائج تحليل الانحدار إلى :

(١) معنوية النموذج في تفسير الإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام كل من التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية والنفقات التقديرية غير العادية حيث كان مستوى معنوية النموذج أقل من ١٪، ويتضح أيضاً أن قيمة معامل تحديد النموذج R^2 تساوي ٠,٤٨ و ٠,٣٩ و ٠,٣٥ على التوالي.

(٢) وجود تأثير سلبي معنوي لحجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وازدواجية مجلس الإدارة على شكل العلاقة الإيجابية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية والنفقات التقديرية غير العادية، كما يتضح أيضاً أنه لا يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على شكل العلاقة الإيجابية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية والنفقات التقديرية غير العادية، مما يعنى رفض الفرض الفرعى الأول.

(٣) وجود تأثير سلبي معنوي لحجم لجنة المراجعة واستقلالية لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على شكل العلاقة الإيجابية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية والنفقات التقديرية غير العادية، مما يعنى رفض الفرض الفرعى الثانى.

(٤) أن هناك أثر سلبي معنوي لتركز الملكية على شكل العلاقة الإيجابية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية والنفقات التقديرية غير العادية، مما يعنى رفض الفرض الفرعى الثالث.

(٥) بمقارنة هذه النتائج مع النتائج التي تم التوصل إليها في تحليل الانحدار السابق الخاص بالفرض السابق، يلاحظ الباحث زيادة معامل تحديد النموذج R^2 في هذه الخطوة، في ظل الثلاث نماذج حيث كان بالجدول رقم (٣-٤) ٠,٣٣، ٠,٢٩، ٠,٣١ على التوالي، أما بالجدول رقم (٣-٥) كان ٠,٣٥، ٠,٤٨، ٠,٣٩، مما يعنى أن القدرة التفسيرية للنموذج زادت نتيجة إدخال آليات حوكمة الشركات كمتغيرات مُعدّلة لشكل العلاقة الإيجابية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، وبالتالي فإن إدخال آليات حوكمة الشركات المتمثلة في آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة وآلية هيكل الملكية كمتغيرات مُعدّلة قد حولت العلاقة إلى علاقة سلبية بمعنى أنه في ظل حوكمة

شركات فعالة فإن قدرة المديرين على التلاعب بالأرباح تقل ويزيد الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات، مما يعنى الحد من الآثار السلبية الناتجة من ممارسة الإدارة لأساليب الإدارة الحقيقية للرأرأرباح، مما يعنى رفض الفرض الثانى.

٤- النتائج والتوصيات.

١/٤ النتائج :

إنتهى البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ١- لا يوجد من الناحية النظرية إتفاق بين الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية على الأساليب التى تحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك لتعدد العوامل التى تساعد على هذه الممارسات.
- ٢- إن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية دافع أخلاقى يجب تنميته والإستفادة منه فى المحافظة على كافة حقوق أصحاب المصالح، إلا أن بعض الشركات تستخدمه بدافع إنتهازى لتحقيق مصالح معينة.
- ٣- هناك حاجة لتفعيل آليات الحوكمة وخاصة حوكمة الأعمال، كمخرج سريع وحل متكامل وفعال للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
- ٤- يوجد إرتباط واضح بين كل من آلية مجلس الإدارة، وآلية لجنة المراجعة، وآلية هيكل الملكية، حيث يعد نمط الملكية هو المحدد لطبيعية مشكلة الوكالة داخل الشركة، حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه (وأهمها لجنة المراجعة)، ومن ثم تحديد من له حق الرقابة، وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية، ومن ثم الصورة التى تظهر بها الأرباح
- ٥- يوجد إرتباط إيجابى معنوي بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات، والإدارة الحقيقية للأرباح سواء تم قياسها بالتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، أو بتكاليف الإنتاج غير العادية، أو بالنفقات التقديرية غير العادية، مما يعنى أن الشركات التى تلتزم بالمسئولية الاجتماعية للشركات يزداد فيها التلاعب بالأرباح بإستخدام الأنشطة الحقيقية.
- ٦- يوجد إرتباط سلبي معنوي بين آلية مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات من خلال حجم مجلس الإدارة واستقلاليته وازدواجية المجلس، و شكل العلاقة الإيجابية بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح .

٧- يوجد ارتباط سلبي معنوي بين آلية لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات من خلال، حجم لجنة المراجعة، واستقلالية لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وشكل العلاقة الإيجابية بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح .

٨- يوجد ارتباط سلبي معنوي بين آلية هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات من خلال، تركيز الملكية، وشكل العلاقة الإيجابية بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح .

٩- إن إدخال آليات حوكمة الشركات المتمثلة في آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة وآلية هيكل الملكية كمتغيرات مُعدّلة قد حولت العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية، والإدارة الحقيقية للأرباح إلى علاقة سلبية، بمعنى أنه في ظل حوكمة الشركات الفعالة فإن قدرة المديرين على التلاعب بالأرباح تقل ويزيد الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات، مما يعنى الحد من التأثيرات السلبية الناتجة من ممارسة الإدارة لأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح.

١٠- تبين أن الشركات المصرية خلال فترة الدراسة قد زادت بها ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، وتم إستغلال الإلتزام بممارسات المسئولية الاجتماعية للتستر على تلك الممارسات، الأمر الذى يستلزم وضع نظام فعال بهذه الشركات يخرج عن نطاق حوكمة الشركات الى نطاق حوكمة الأداء.

٢/٤ التوصيات :

إنتهى البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها:

- يوصى الباحث أن تقوم هيئة سوق المال فى مصر بإلزام الشركات بتطبيق كافة آليات الحوكمة، وبما يساعد على الحد من إستخدام ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح، والتحول بهذه الآليات من آليات حوكمة الشركات (جانب الإلتزام) الى آليات حوكمة الأعمال (جانب الأداء).
- يوصى الباحث بإتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنمية الدافع الأخلاقى لدى إدارة الشركات والعاملين بها، وذلك للإستفادة من الآثار الإيجابية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية، والإدارة الحقيقية للأرباح، والبعد عن الجانب الإنتهازى أو الحد منه، وبما يعزز المحافظة على حقوق كافة أصحاب المصالح .

مراجع البحث:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (٢٠١٩)، "أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٢٣، ع٤، ص ٤٧ - ١.
- أحمد، سامح محمد رضا، (٢٠١٦)، "إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، الطبعة الثانية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية .
- الإتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠١١)، "الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة، تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت"، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يونيو.
- الجديبي، طلال، (٢٠٢٠)، "إدارة الأرباح وأثارها المدمرة"، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، عدد الجمعة ٣٠ يناير.
- الطائي، بشرى فاضل، (٢٠٠٩)، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- الغندور، محمد مصطفى عطيه، (٢٠١٦)، "إطار مقترح لتحقيق التكامل بين إدارة التكلفة وحوكمة الشركات بهدف قياس القيمة العادلة للمنشأة: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- اللوزي، خالد محمد، (٢٠١٣)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
- النمكي، ضحى أبو الحسن الشاذلي، (٢٠٢٠)، "أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية: دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا .
- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، الإصدار الثالث، أغسطس.
- أمين، عبير بيومي محمود، (٢٠١٢)، "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الإستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٣، ع٤، ص ١٠٤٦-١٠٤٧.

- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠١٦)، "العلاقة التأثيرية بين اليات الحوكمة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٢٠، ع٢، ص ٣-٤٨.
- حجاج، أحمد حامد، (٢٠١٩)، "المحاسبة عن التكاليف الأصول والمبادئ العلمية والعملية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة المنصورة .
- _____، (٢٠١٨)، "المحاسبة الإدارية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة المنصورة .
- شعبان، سمير عماد، (٢٠١٩)، " دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للشركات فى تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة تكريت، الكويت.
- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٩)، " اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، م٤٦، ع٢، ص ١-٦٠.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى، (٢٠١٣)، "دور الآليات الداخلية للحوكمة فى تحسين الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ع٢، ص ١٧٥-٢٢٣.
- عبدالمنعم، ريم محمد محمود، (٢٠١٧)، "أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة إختبارية فى الشركات المساهمة المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م٤١، ع٢، ص ٦١-١٠٣.
- عطية، فانتن سيد خميس، (٢٠١٨)، "دور المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات إدارة الارباح بالأنشطة الحقيقية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس م٢٢، ع٢، ص ٧٩٠-٨٢٩.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، (٢٠١١)، " العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية فى البيئة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ١٥٧-٢٤٣.
- كسار، فراس مروان، أومرى، خالد محمد، (٢٠١٨)، " أثر الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة فى سوق دمشق لأوراق المالية "، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية*، م٣، ع١٠، ص ٩٦: ١٢٢.

- مراد، ممدوح هاشم محمد، (٢٠٢٠)، "أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال: دراسة إختبارية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م٤٢، ع١، ص ص ٩٤ - ١٣٨.
- مصطفى، عمرو محمد، (٢٠١٧)، "أثر تفعيل المؤشر المصري لمسئولية الشركات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- مليجي، آية عبدالعاطي محمد، إبراهيم، سماسم كامل موسى، عوض الله، ميخائيل عوض الله، (٢٠١٥)، "نموذج محاسبي لقياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م١٩، ع٣، ص ص ٨٣٠ - ٨٥٤.
- مندور، محمد محمد إبراهيم، (٢٠١٤)، "أثر التفعيل الإختباري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٤١، ع٤، ص ص ١١١٩ : ١١٧٢.
- نصحي، أمير عاطف (٢٠١٥)، "أثر استخدام خطط مكافآت الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٢، ص ص ١٣٣ : ٣٦٣.
- نصير، عبدالناصر عبداللطيف محمد، (٢٠١٨)، تحليل العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح واختبار الدور المعدل لخصائص مجلس الإدارة في هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، م٣٢، ع٣، ص ص ١٠٩ - ١٥٨.
- نعيمة، عبدى (٢٠١٤) "أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات - دراسة نقدية تحليلية"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، جامعة غرناطة، الجزائر، م٧، ع٢، ص ص ٨٧-٩٩.
- يمانى، عبدالله بن قاسم حسن، (٢٠١٨)، "أثر حوكمة الشركات على الوفاء بالمسئولية الإجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٢٢، ع٢، ص ص ٧٥٦ : ٧٨٨.
- يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة دمشق، سوريا، م٢٨، ع١، ص ص ٢٣٥-٢٦٤.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Haddad, L., & Whittington, M. (2019). "The impact of corporate governance mechanisms on real and accrual earnings management practices: evidence from Jordan", *The International Journal of Business in Society*, Vol 19, Issue 6, PP.1167-1186. <https://doi.org/10.1108/CG-05-2018-0183>.
- Alves, S. (2012), "Ownership structure and earnings management Evidence from Portugal", *Australian Accounting Business and Finance Journal*, Vol. 6 No. 1, pp. 57–74.
- Andrew, J., & Baker, M. (2020)., " Corporate Social Responsibility Reporting: The Last 40 Years and a Path to Sharing Future Insights". *A journal of accounting finance and business studies*, Vol 56 ,Issue 1,PP. 35-65.
- Banker, R.D., Huang, R. and Natarajan, R. (2011), "Equity incentives and long-term value created by SG&A expenditure", *Contemporary Accounting Research*, Wiley Online Library, Vol. 28 No. 3, pp.794–830.
- Barroso R., Oyon D., D.A. (2016), "Board Composition: Ownership concentration and executive resources International Corporate Governance Society, Boston", available at: <http://iesegit.fr/academ/769.pdf>.
- Bergstresser, D., Philippon, T., (2006)," CEO Incentives and Earnings Management", *Journal of Financial Economics* vol. 80, issue 3, PP511-529.
- Bhardwaj, Pradeep , Chatterjee, Prabirendra , Demir, Kivilcim Dogerlioglu & Turut, Ozge (2018),"When and how is corporate social responsibility profitable?", *Journal of Business Research* vol,84, No C,PP206-219
- Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U., & Lodh, S. (2015)," Accrual-based and real earnings management and political connections",*The International Journal of Accounting*, Vol. 50, No. 2,pp. 111-141.
- Buertey, S., Sun, E. J., Lee, J. S., & Hwang, J. (2020)," Corporate social responsibility and earnings management: The moderating

- effect of corporate governance mechanisms", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 27, No. 1, pp. 256-271.*
- Burnett, B.M., Martin, G.W. and Mcallister, B.P. (2012), "Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management ",*The Accounting Review* ,Vol. 87, No. 6, pp. 1861-1884
 - Cho, E., & Chun, S. (2016),"Corporate social responsibility, real activities earnings management, and corporate governance: evidence from Korea", *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, Vol 23, No. 4, PP 400-431
 - Cohen, D.A. and Zarowin, P. (2010), "Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings", *Journal of Accounting and Economics*, Elsevier, Vol. 50 No. 1, pp. 2–19.
 - Coles. L. Jeffrey; Hertedm pichaelm and Kalpatlym Swaminathan.(2006), "Earnings Management Around employee stock option reissues", *Journal of accounting and economics*; Vol. 41, pp:173-200.
 - Ehsan, S., Nurunnabi, M., Tahir, S., & Hashmi, M. H. (2020)," Earnings management: A new paradigm of corporate social responsibility", *Business and Society Review*,PP1-21.
 - Galant, Adriana & Cadez, Simon, (2017), "Corporate social responsibility and financial performance relationship: a review of measurement approaches", *Economic Research- Ekonomska Istraživanja*, VO l. 30, NO. 1. Vol. 30, No. 1, pp676-693
 - Garas, S., & ElMassah, S. (2018)," Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: The case of GCC countries. *critical perspectives on international business*, Vol. 14, No. 1, pp289-299
 - Ge, W. and Kim, J.-B. (2014), "Real earnings management and the cost of new corporate bonds"', *Journal of Business Research*, Vol. 67, No.4,pp. 641–647.

- Grougioua,v., Leventis ,s., Dedoulis ,e., and Owusu,S.,(2014),"Corporate social responsibility and earnings management in U.S. banks " **Accounting Forum**, Vol.38,pp.155-169.
- Healy, P.M. and Wahlen, J.M. (1999) A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. **Accounting Horizons**, Vol. 13, PP365-383.
- Jizi, M., Salama, A. and Dixon, R. and Startling, R., (2014). "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from the US banking sector", **Journal of business ethics**. Vol. 125, No. 4, pp 601-615.
- Jong,A ., and Mertns,G., (2014)," How Does Earnings Management Influence Investors' Perceptions of Firm Value? Survey Evidence from Financial Analysts", **Review of Accounting Studies**, Vol 19, No 2 ,PP 606-627
- Kansal, Monika & Joshi, Mahesh & Batra, Gurdip Singh, (2014), "Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India", **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, No. 30.
- Kavitha ,W. and Anita,P., (2011) ,"Disclosures about CSR Practices: A Literature Review", **Journal of Corporate Governance**, Vol. X, No. 1, pp. 45-55
- Kenneth , A.Kim And J,R, Nofisinger,(2007)" **Corporate governance**", Second edition, **Person Education ,Inc** , Upper Saddle River, New Jersey ,.pp107.115.
- Kim, S. H., Udawatte, P., & Yin, J. (2019)," The Effects of Corporate Social Responsibility on Real and Accrual based Earnings Management: Evidence from China", **Australian Accounting Review**, Vol. 29, No 3,pp 580-594
- Kim, S. H., Udawatte, P., & Yin, J. (2019)," The Effects of Corporate Social Responsibility on Real and Accrual based Earnings Management: Evidence from China", **Australian Accounting Review**, Vol. 29, No 3,pp 580-594

- Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012), "Is earnings quality associated with corporate social responsibility?", **The accounting review**, Vol. 87, No 3, pp 761-796
- Kolsi, M.c.& H. matoussi,(2011), "Securitization transactions, real manipulation and stock market valuation", **International Journal Of Accounting and Finance**, Vol. 3, No. 2, PP147-164.
- Laksmi, A. C., & Kamila, Z. (2018). , "The effect of good corporate governance and earnings management to corporate social responsibility disclosure", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 22, No 1, pp 1-16.
- Latif, K. & Sajjad, A., (2018), "Measuring corporate social responsibility: A critical review of survey instruments", **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 25, No 6, pp 1174-1197
- Liu, X. and Zhang, C., (2017), "Corporate governance, social responsibility information disclosure, and enterprise value in China", **Journal of Cleaner Production**, Vol 142, Part 2, , PP 1075-1084
- Lo, K. (2008), "Earnings management and earnings quality" **Journal of Accounting and Economics** , Vol 45, Issue 1,2, pp 350-357
- Lopez-Gonzalez, E., Martinez-Ferrero, J., & Garcia-Meca, E. (2019). Does corporate social responsibility affect earnings management? Evidence from family firms. **Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review**, Vol. 22, No 2, pp 233-247.
- Maglio, R., Rey, A., Agliata, F., & Lombardi, R. (2020), "Connecting earnings management and corporate social responsibility: A renewed perspective", **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 27, No 2, pp 1108-1116.
- Mamedova, Irina Zagers. (2008), "The Effect of Leverage Increases On Real Earnings Management",. Thesis of Erasmus University in September 2008. http://publishing.eur.nl/ir/repub/asset/15572/Accountability_zager.pdf
- Martínez Ferrero, J., Gallego Álvarez, I., & García Sánchez, I. M. (2015), "Abidirectional analysis of earnings management and

corporate social responsibility: the moderating effect of stakeholder and investor protection",. Australian Accounting Review, Vol. 25, No 4,pp 359-371

- Martínez,M., Bel-Oms,I., Sempere,G.,(2016)" Corporate governance, female directors and quality of financial information", **Business Ethics: A European Review**, Vol. 25, No 4,pp363-385
- Organization For Economic Co- Operation And Development (OECD)(2004)," **Principles of Corporate Governance** ",PP1-69.
- Park, Y.W., and Shin, H. (2017), "Board Composition and Earning Management in Canada", **Journal of Corporate Finance** , Vol10, No.3,PP 431-457.
- Petersen, M. A. (2009).," Estimating standard errors in finance panel data sets: Comparing approaches", **The Review of Financial Studies**, Vol 22, No.1,PP 435-480.
- Queen,p,e.,(2015)," Enlightened Shareholder Maximization: Is this Strateg Achievable?", **Journal of Business Ethics**, Vol 127, No.3,PP 683-694.
- Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., & Sharif, M. J. (2013)," Techniques, motives and controls of earnings management,". **International Journal of Information Technology and Business Management**, Vol 11, No.1,PP 22-34.
- Roychowdhury, S. (2006).," Earnings management through real activities manipulation," **Journal of accounting and economics**, Vol 42, No.3,PP 335-370.
- Singh, A. K., Aggarwal, A., & Anand, A. K,(2017) ,"Corporate governance mechanisms and earnings management in India a study of bse-listed companies", **Delhi Business Review**, Vol 18, No.1,PP 43-54.
- Siregar, S. V., & Utama, S. (2008)," Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia," **The international journal of accounting**, Vol 436, No.1,PP 1-27.

- Stuart L.gillan, (2006)" *Recent Developments in Corporate Governance: An Overview*" **Journal of Corporate Finance**, Vol 12, No.3,PP 381-402.
- Sun, J., Lan, G., & Liu, G. (2014)," *Independent audit committee characteristics and real earnings management*", **Managerial Auditing Journal**, Vol 29, No.2,PP 153-172.
- Suyono, E., & Al Farooque, O. (2018)," *Do governance mechanisms deter earnings management and promote corporate social responsibility?*", **Accounting Research Journal**, vol 31, No. 3,PP 479-495.
- Velte, P.,(2017) ,"*Does board composition have an impact on CSR reporting?*", **Problems and Perspectives in Management**,Vol15,No.2,pp19-35.
- xu, randall, Tallor, gary, Dugan, M. (2007)," *Earnings management: a literature review of Real Earnings*", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 26, pp. 195-228, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1803686>
- Zaid, M. A., Wang, M., & Abuhijleh, S. T. (2019)," *The effect of corporate governance practices on corporate social responsibility disclosure: Evidence from Palestine*", **Journal of Global Responsibility**, Vol 10, No.2,PP 134-160.
- Zang, A.Y. (2012), "*Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management*", **The Accounting Review**, Vol. 87 No. 2, pp. 675–703.